

جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم الاقتصادية، وعلوم تجارية علوم التسيير

التخصص: مالية وبنوك

من اعداد الطالب: مداح يمينية

بعنوان:

أثر السياسة النقدية على سياسة الاقراض في البنوك التجارية

دراسة حالة "البنوك التجارية الجزائرية"

خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 الى 2011

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/05/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا.....

أ / بن ساحة علي

مشرفا.....

أ / عمي سعيد حمزة

مناقشا.....

أ / بن عربة فريد

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة غار داية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم الاقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية وبنوك

من اعداد الطالب: مداح يمينية

بعنوان:

أثر السياسة النقدية على سياسة الاقراض في البنوك التجارية

دراسة حالة "البنوك التجارية الجزائرية"

خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 الى 2011

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/05/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا.....

أ / بن ساحة علي

مشرفا.....

أ / عمي سعيد حمزة

مناقشا

أ / بن عربة فريد

السنة الجامعية: 2014 / 2015

الإهداء

أهدي ثمرة جهدنا وعملنا المتواضع هذا إلى

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من قال الله تعالى فيهما

"وَخِيفُ لَهَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقَالَ رَبِّ ارْحَمْنَاهَا بِمَا كَانَتْ تُرِيحُنِي صَغِيرًا."

الآية 42 من سورة الإسراء.

إلى أمي وأبي نبع الحنان وحب الإسرار على النجاح حفظهما الله.

إلى اخوتي وكل أفراد عائلة مداح وعجيلته

إلى كل من علمني حرفا شيوخى ومعلمي وأساتذتي

إلى جميع أصدقائي إلى أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير على رأسهم

الأستاذ المشرف الذي كان الأب والابن والأستاذ عمي سعيد حمزة وعائلته عرفانا

وشكرا على مساعدته

إلى كل طلبة سنة ثانية ماستر تخصص مالية وبنوك

إلى كل من يتصفح أوراق المذكرة و استفاد من المعلومات الواردة فيها.

إلى الصديقين والزميلين الذين لم يخلوا عليا بمعلوماتهم الأستاذ خالد بورحلي

والزميل والأخ عبد الوهاب برقعة وعائلتهما

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

يمينتاً

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أولا وقبل كل شيء
على أن هداني لانجاز هذا العمل ووفقتي ورزقني الصبر لإتمامه

قال تعالى: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن
أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19
سورة النمل

أتوجه بشكري إلى الأستاذ المشرف: عمي سعيد حمزة على قبوله أولا
الإشراف على هذه

المذكرة كما اشكره على الوقت الذي أتاحه لي سواء لإبداء النصح أو
التوجيه

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ خالد بورحلي على
توجيهاته ونصائحه القيمة حول الموضوع

اشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم و صبرهم طوال فترة انجاز هذا العمل

كما اشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وبأي شكل من
الإشكال على إتمام هذا العمل عسى الله أن يوفقنا لما فيه الخير

شكر للجميع

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى تأثير السياسة النقدية على سياسة الإقراض في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) تمت الإشارة لنظرة مختصرة حول السياسة النقدية وسياسة الإقراض والعلاقة التي تجمعهما ، وتم تطبيق اختبارات نموذج الانحدار الخطي المتعدد و البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews 8 ، وذلك بالاعتماد على حجم القروض المتعثرة ، والمتغيرات المؤثرة فيها وتمثل (معدل إعادة الخصم ،الاحتياطي الإلزامي، معدل الفائدة) أظهرت نتائج التحليل القياسي و بالتجريب المتكرر أن أدوات الكمية للسياسة النقدية (معدل الخصم ، معدل الفائدة ، ومعدل الاحتياطي الإلزامي) كل أداة تفسر التغير في حجم القروض المتعثرة خلال الفترة المدروسة، و النتائج المتوصل إليها كانت لديها معنوية إحصائية حيث ظهر التأثير المباشر لكل أداة على حدة على حجم القروض المتعثرة.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، حجم القروض المتعثرة ، سياسة الإقراض، معدل إعادة الخصم،الاحتياطي الإلزامي.

Summary of the study:

The study aims to test the effect of monetary policy on lending at commercial banks in Algeria during the period (2000-2011) was referring to a brief overview of the monetary policy, lending policy and the relationship you share, and applied multiple linear regression model tests and simple using ordinary least-squares using program Eviews 8, depending on the size of the loan, and variables affecting the (rediscount rate, reserve, interest rate) standard analysis results and repeated experimentation that quantitative tools for policy Cash (discount rate, interest rate, and the rate of reserve) every tool explained the change in the volume of non-performing loans during the period studied, and the results were statistically significant as a direct effect of each instrument on a limit on the size of the loan.

Keywords : monetary policy, the volume of non-performing loans, the lending policy, rediscount rate, reserve.

قائمة المحتويات

قائمة الموضوعات

- الإهداء 2
- شكر وعرافان 3
- ملخص الدراسة: I I
- قائمة الموضوعات III
- فهرس الجداول V
- قائمة الأشكال V
- قائمة الملاحق V
- المقدمة : ب ب
- الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية وسياسة الإقراض 1
- المبحث الاول: الأدبيات النظرية 2
- المطلب الأول: الاطار النظري لسياسة النقدية 2
- المطلب الثاني: الاطار النظري لسياسة الاقراض. 13
- المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقراضية لبنوك التجارية: 21
- المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية 28
- المطلب الأول: دراسات داخل الوطن. 28
- المطلب الثاني: دراسات خارج الوطن 31
- المطلب الثالث: اوجه التشابه و الاختلاف بين الأدبيات التطبيقية 37
- الفصل الثاني : اثر أدوات السياسة النقدية على حجم القروض المتعثرة 41
- المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة. 42
- المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته. 42
- المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة 51

55	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
55	المطلب الاول: الدراسة القياسية.
61	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.
66	الخاتمة
71	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43	تطور ادوات السياسة النقدية بحسب المدة (2000-2011).	01
45	تطور الائتمان الممنوح للاقتصاد بحسب المدة (2000-2011)	02
47	تطور القروض المتعثرة في القطاعين العام والخاص خلال فترة (2000-2011).	03
48	البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغير المستقل خلال الفترة 2000-2011	04

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	المربع السحري kaldor	01
49	منحنى البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغير المستقل خلال الفترة 2000-2011	02
56	اختبار إرتباط الداقي للأخطار Durbin Watson	03

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
74	نتائج تقدير الانحدار معدل الفائدة ونسبة القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).	01
75	نتائج تقدير الانحدار معدل إعادة الخصم ونسبة القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).	02
76	نتائج تقدير الانحدار لنسبة الاحتياطي الالزامي ونسبة القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).	03
77	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد	04

المقدمة

المقدمة :

إن عملية منح القروض هي عملية ضرورية وذات أهمية على الصعيد الاقتصادي، فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض سواء قرض استغلال أو قرض استثمار فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض الذي يجب أن يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية وغير المالية، أي أن عملية منح القرض تتم عبر مراحل ووفقاً لمجموعة من الإجراءات والمعايير التحليلية، ولا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك، فهذه السياسة تضمن سلامة الأموال المستثمرة، و تعتبر عملية منح الائتمان للعملاء هي من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك ولكنه في ذات الوقت لا يخلو من مخاطر استثمار تحيط بها، بسبب تعثر القروض، وهي تختلف من بنك لآخر وفقاً لأهدافه ومجال تخصصه.

وتعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التخطيط لها (السياسة النقدية)، من طرف البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان التحكم في السيولة، كما تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تملكها السلطة النقدية في توجيه الإصلاحات الاقتصادية، وتصحيح الأوضاع الاقتصادية، والتي تميزت بضعف النمو الاقتصادي، والاختلالات الداخلية والخارجية؛

كما أن اختيار الأدوات والوسائل المناسبة من طرف السلطات النقدية، يعتبر عامل مهم لتحقيق أهدافها، والمتمحورة حول التحكم في حجم القروض المتعثرة ، وتعتبر سياسة الاحتياطي الانزامي، ومعدل الفائدة، ومعدل إعادة الخصم من الأساليب و الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق هدفها، مع الأخذ الوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة بعين الاعتبار وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

إن السياسة الإقراضية لها أهمية كبرى في الاقتصاد المصرفي لكونها لا تنفصل عن مفهوم الاختيار والمفاضلة الذي يمكن من العقلنة في التصرف وتجنب الأخطار كما أنها ترتبط بالتدابير التنظيمية للسلطة العمومية التي توجه بشكل أو بآخر السياسة الاقتصادية ، وبما أن السياسة النقدية لها دور هام في النشاط الاقتصادي إلا أن موضوع أليات تأثيرها على المتغيرات المستهدفة أو ما يطلق عليه بالسياسة الإقراضية ما يزال محل الدراسة لذلك فعن فهم مدى تأثير السياسة النقدية على السياسة الإقراضية للبنوك يستوجب علينا دراسة العلاقة بينهما ، كما تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة مشكلة معقدة لتداخل الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية

في حدوثها وبالتالي هناك ضرورة لإخضاعها لدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات وتشابكاته وتفاعلاته في محاولة لتشخيصه بهدف الوصول إلى سبل العلاج الناجح لها، نظرا لانتشار هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني لأي دولة بصفة عامة. كون أن السياسة النقدية لديها مجموعة من الأدوات التي لها تأثير على السياسة الاقراضية وتأثير او التحكم في حجم القروض المتعثرة ومن بين هذه الادوات سياسة الاحتياطي القانوني وسياسة معدل الخصم ومعدل الفائدة وكذلك معدل الفائدة

وبناء على هذا نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

➤ إلى أي مدى يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على سياسة الإقراض في البنوك التجارية؟

وبغية الاجابة على الإشكالية العامة تم تقسيمها الى الأسئلة التالية:

- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من معدل الفائدة وحجم القروض المتعثرة؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من معدل إعادة الخصم وحجم القروض المتعثرة؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين من معدل الاحتياطي الالزامي وحجم القروض المتعثرة؟

للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية :

1-الفرضية الرئيسية:

- تؤثر السياسة النقدية على سياسة الاقراض في البنوك التجارية من خلال الأدوات الكمية و النوعية للسياسة النقدية.

2-الفرضيات الجزئية:

- العلاقة بين معدل الفائدة و حجم القروض المتعثرة علاقة ذات دلالة إحصائية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل إعادة الخصم و حجم القروض المتعثرة .
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بن الاحتياطي الإلزامي وحجم القروض المتعثرة .

أسباب اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختياري لهذا البحث إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية و منها الذاتية، و من هذه المبررات ما يلي:

- يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص، كذلك الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع.
- إضافة دراسة في هذا المجال الإثراء البحث العلمي والمكتبة.
- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية.

- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالسياسات النقدية والكلية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث إلى ما يلي :

1- تبيان مدى قدرة السياسة في التأثير من خلال أدواتها المختلفة على السياسة الاقراضية وحجم الاقراض في البنوك.

2- وضع نموذج قياسي يوضح آثار السياسة النقدية على حجم الاموال الموجهة الاقراض من طرف البنوك التجارية.

3- الوقوف على طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقراضية في البنوك التجارية.

4- الوصول إلى توصيات مختلفة لتفعيل الدراسة.

أهمية الدراسة : تعتبر السياسة الاقراضية للبنك التجاري هي المسؤولة عن تحديد حجم الاموال المتاحة الإقراض المصرفي حيث تعتبر هذه الاموال المتاحة الاقراض هدفا وسيطا يسعى البنك المركزي إلى مراقبته وضبطه من خلال استخدامه لأدوات (المباشرة وغير المباشرة) في السياسة النقدية للتأثير في متغيرات أخرى هي بالنهاية أهداف نهائية تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الراهن وتعالج العديد من المشكلات الاقتصادية.

وكما تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

-محدودية الدراسات المحلية التي تتناول موضوع الدراسة ، وكونها تدرس العلاقة بين موضوعين حيويين هما السياسة النقدية وسياسة الاقراض في البنوك التجارية.

-كون هذه الدراسة تقدم تحليل اقتصادي حول طبيعة وحجم العلاقة بين ادوات السياسة النقدية و السياسة الاقراضية لبنوك التجارية التي تحدد حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية للمتعاملين الاقتصاديون .

-تعتبر هذه الدراسة مرجعا للأكاديميين والباحثين في موضوع السياسة النقدية وأدواتها وأثرها على سياسة الإقراض في البنوك التجارية التي تحدد حجم الأموال الموجهة لإقراض.

-من خلال ما سيتم التوصل إليه من نتائج وتوصيات يمكن أن تفيد المسؤولين باتخاذ القرارات.

حدود الدراسة :

تتكون حدود الدراسة من :

- **الإطار المكاني :** تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة البنوك التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني.

- **الإطار الزمني :** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2011 .

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده، و الإجابة على الإشكالية المطروحة؛ ارتأينا لاختيار المنهج الوصفي لأنه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، و الذي يهتم بتجميع البيانات و المعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي، و الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة السياسة النقدية و سياسة الاقراض و الدراسات السابقة هذا بالنسبة للفصل الأول، و إتباع منهج التجريبي في دراسة الحالة لاختبار العلاقة بين ادوات سياسة النقدية و ة وحجم القروض لمتعرهذبا باستعمال الانحدار المتعدد و البسيط و اللذان يساعدان في الكشف عن العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **Eviews8.0**.

مرجعية الدراسة :

أثناء القيام بإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية :

- اعتماد مراجع من كتب، مذكرات، دراسات سابقة، تقارير سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

- الاستعانة بشبكة الانترنت من اجل الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها.

صعوبات البحث:

إن من أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء قيامنا بهذا البحث تتمثل فيما يلي :

- تشعب الموضوع و شموله على عدة عناصر مترابطة الأمر الذي حتم علينا عدم التطرق إلى بعضها رغم أهميتها.
- عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر وصعوبة الوصول إلى بعض التفاصيل منها.
- قلة المصادر و المراجع ذات الصلة بالموضوع و خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الاقراضية.
- عدم تزويدنا ببعض المعلومات المالية الخاصة بدراسة الحالة من طرف البنوك التجارية.

هيكل البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و التساؤلات المتفرعة عنها؛ سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول : ويخص الإطار النظري للسياسة النقدية و سياسة الاقراض حيث يتضمن مبحثين؛ المبحث الأول

سنركز فيه على الإطار المفاهيمي لسياسة النقدية و السياسة الاقراض كل على حدى بشكل مختصر و بسيط أما المبحث الثاني يتضمن الدراسات السابقة في هذا الميدان.

الفصل الثاني : خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية، إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال عرض و تحليل متغيرات الدراسة؛ و كذا سرد تعريف النموذج المستعمل؛ أما المبحث الثاني فقد كان حوصلة الفصل الثاني لما تم فيه من عرض ومناقشة للنتائج المتواصل إليها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية من المصطلحات الحديثة ، الذي ظهر مع بدايات القرن التاسع عشر ، حيث يعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية لأهميتها في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ، هذا من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بإحداث تغيرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا و مهما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

وعليه من خلال المبحث الأول لهذا الفصل سنقوم بتقديم الإطار المفاهيمي لسياسة النقدية والسياسة الإقراضية اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بغية معرفة اهدافها والنتائج التوصل اليها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: الاطار النظري لسياسة النقدية

الفرع الاول: ماهية السياسة النقدية وتطورها حسب مدارس الفكر الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة و لهذا ارتأينا في هذا الحديث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصص جميع أبعادها و المرور بمختلف المدارس التي تناولتها و ساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها مع ذكر ادواتها ومختلف قنواتها ؛

أولاً : تعريف السياسة النقدية

وتعرف السياسة النقدية على أنها: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة.¹

- تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق و تحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.²

- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، و تتم هذه المهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية و سائل الدفع بما يلاءم

¹ موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد 51 ، العدد الثاني، دمشق، 1992 ، ص22.

² بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص 112

الظروف الاقتصادية المحيطة و الهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.¹

- عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.²

و يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية في انها تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها و التأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود³

إذن فسياسة البنك المركزي تعمل في هذا الإطار الذي يتضمن كمية النقود زيادة و نقصا، و تشجيع الائتمان لزيادة خلق

النقود أو العكس من خلال أدوات مشهورة يمارسها البنك المركزي .

ثانيا : مفهوم السياسة النقدية

أ)-المدرسة الكلاسيكية:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل ، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي⁴ .

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول(النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر، 1999 ، ص 207.

² 1: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليوروا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص39.

³ مصطفى سلمان - حسام داود :مبادئ الاقتصاد الكلي ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية ،مصر ، 2004/2003،ص224.

⁴ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1990 ص ص 528-530.

على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدي، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار.

بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

ب)-المدرسة الكينزية:

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة ، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية:¹

- 1- تحليل المعطيات في المدى القصير.
- 1- الطلب هو الذي يخلق العرض.
- 2- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف ، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض .
- 3- النقود سلعة كفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة ، لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي .
- 4- تحليله تحليل كلي ، فحسب كينز المعطيات الاجمالية هي الاله في الاقتصاد كالاستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين .
- 5- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

¹ شمول حسينة، أثر الاستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 2001، ص28.

6- وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة ، بتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل و الإنفاق والعلاقة بينهما واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقد يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي ، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال ، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والارباح وبتالي تشجيع الأفراد على زيادة الانفاق الاستهلاكي ، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الاصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود.

حسب كينز فغن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار ودورها عند مستوى التشغيل الكامل ،وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالعرض أو الاحتمال الوحيد نظرا لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والنتائج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز أحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغض تخفيض الإنفاق الكلي ، حيث يرى أنا الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي ، او يتساوى التغير بينهما .من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية ،وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية ، كما أن كينز يرى أن أولى الأوليات هي التشغيل .

ثالث : السياسة النقدية في الفكر الحديث

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية ، وتؤدي الى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن تقلبات الاقتصاد في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان و أنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند التقاء عرض النقود و الطلب عليها و يرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة و تحليل فكرة الثورة و التي تمثل الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين و تنحصر فيما يلي :

1. **النقود** : فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)، غير العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من راحة و أمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.
 2. **السندات و الأصول النقدية** : التي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية و هو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.
 3. **الأسهم أو الأصول المالية** : التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.
 4. **رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية** : المتمثلة في الآلات و المعدات، و يتوقف العائد على تحديد معدلات الإهلاك أي تقرير أثمانها.
 5. **رأس المال البشري** : حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، و ذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأسمال غير بشري.
- و يمكن التعبير عن النقود بالدلالة التالية :

$$M=F(W.Y.P.Rb.Re.1/p.Dp/Dt.H/K.V)$$

حيث:

W: الثروة

P: المستوى العام للأسعار

Y: الدخل

Re: أرباح الأسهم

1/p.Dp/t : عوائد الأصول الطبيعية

k/H: نسبة العائد البشري

V: الذوق

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك و تفضيله بين النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة اتجاهين و هما:

- **أثر السيولة:** زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.
- **أثر الإنتاج:** بحيث يؤدي زيادة الطلب و الإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

أولاً: الأهداف النهائية

يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية الرئيسية بالعناصر التالية:¹

1- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والذي يتمثل بالحد الأدنى للبطالة.

2- استقرار الأسعار.

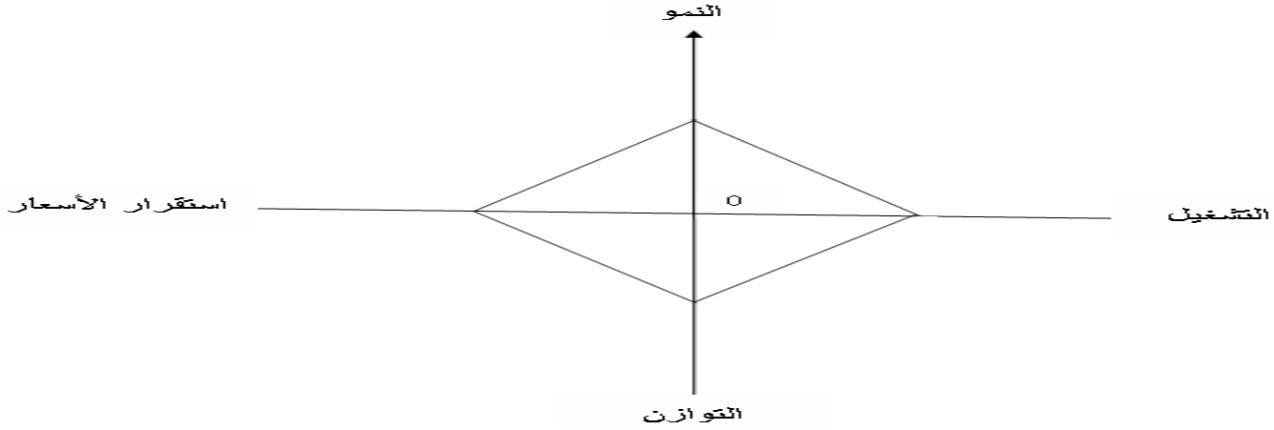
3- المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات .

4- العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمرجع السحري لكالدور.

الشكل رقم (1): المرجع السحري kaldor

¹ عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية . دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 ،ص358.



المصدر: عبد المجيد قدي: المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات

الجامعية ، الجزائر 2003 ص34

إن هذا الشكل يوضح أن العمل على الوصول إلى المركز المالي، والذي يعد دليلاً على تحقيق السياسة المتبعة لا يعد سهلاً كما هو موضح في الشكل، وهنا تطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف، ولقد أثبتت السنوات الأخيرة أن أهداف تحقيق التوازن الخارجي، واستقرار الأسعار لا يمكنها أن تحقق دون أن تخلق ورائها آثاراً على النمو والتشغيل. وبالمقابل فإن الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادي ودرجة مرتفعة من العمالة قد ينجز عنه ضغوطات تضخمية واختلالات خارجية، فزيادة التوظيف والعمالة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، واختلال في ميزان؛

أما أهدافها الوسيطة فتتمثل في:¹

- معدلات الفائدة (المدرسة الكينزية): عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.
- الكتلة النقدية (المدرسة النقدية): ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر أساساً ظاهرة نقدية، ويركزون في التحليل على آثار التغير في الطلب على النقود و عرض النقود على التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة، و ذلك باعتبار أن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات ككل.

¹ موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق الج لد 51 ، العدد الثاني، دمشق سنة 1992 ، ص 22.

- سعر الصرف: يمكن أن يساهم سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات. المدفوعات.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

أولاً: الأدوات الكمية :

يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعاً للظروف الاقتصادية ، من خلال الوسائل التالية

أ- عمليات السوق المفتوحة :

و التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع و شراء السندات الحكومية من والي الجمهور. فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق ، فانه يعتمد إلى الشراء لكي يضخ في السوق نقودا ، فإذا كان يهدف إلى العكس فانه يعتمد إلى عمليات البيع ، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود ، و ذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة . و لكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية .

ب - سعر إعادة الخصم :

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق .

واستناداً إلى هذه الوسيلة¹ تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين .

إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية بهدف تدعيم نشاطه فانه سيقوم برفع سعر الخصم وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية و ضبط سياسة القروض¹ . أما إذا أراد البنك المركزي أن

¹ - ضياء مجيد الموسوي : الإصلاح النقدي، دار الفكر ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1993 ، ص 33 .

تزداد كمية النقود المعروضة فانه يقوم بخفض سعر إعادة الخصم و بالتالي فان البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد إقراضها فتؤدي إلى (خلق نقود جديدة) ²

ج- الاحتياطي الإجباري :

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود . حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي ، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي .

و يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود و بالتالي الحد من عرضها . و بالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع و بالتالي زيادة عرض النقود .

ثانيا: الأدوات النوعية :

تلجأ السلطات النقدية إلى استخدام أدوات نوعية أو كيفية تهدف إلى التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية و القروض الاستهلاكية ، و توجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه ، و غالبا ما تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه و مصادره في حين تلجأ السلطات النقدية إلى أساليب الرقابة على الائتمان ، و الرقابة على الأرصد الأجنبية ، بالإضافة إلى الإقناع الأدبي من طرف البنك المركزي .

¹ حميدات محمود : النظريات و السياسات النقدية ، دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 50.

² مصطفى سلمان – حسام داود : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص: 275.

الفرع الرابع : قنوات السياسة النقدية.

تمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول إلى الأهداف النهائية وتنحصر هذه القنوات في أربعة نقاط وهي:

أولاً: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية لانتقال اثر الساسة النقدية إلى هدف النمو النهائي ، حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة (مع فرض النظرية الكنزوية لجمود الأسعار في الأجل القصير) فان سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأسمال (أي معدلات الاقتراض) ويحدد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور انه نظراً ارتفاع النسبي لمرونة اتفاق العائلات بالنسبة إلى سعر الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي عل السلع المعمرة والاستثمار في القطاع السكن وغيرها ، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو¹.

ثانياً: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسة النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر الصرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة تنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية ، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الأجنبي من الطرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأسمال بين الاقتصاديين المحليين والأجانب.

وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة ، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأسمال الأجنبي ويرفع الطلب

¹ شملول حسينة ، مرجع سابق ، ص16.

على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه عل وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فيؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي.

ثالثا : قناة أسعار السندات المالية

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قانتين رئيسيتين هما: قناة ثوبين الاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر ثوبين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك¹.

أ) قناة ثوبين للاستثمار :

عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية الزائدة بيدها والتي ينتج عنها انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر ثوبين للاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي.

ب) قناة اثر الثروة على الاستهلاك :

عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنه انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي .

رابعا : قناة الائتمان²

تنقسم قناة الائتمان إلى قانتين هما قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانية المؤسسات.

أ)قناة الإقراض المصرفي:

ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد من النمو باعتبار فئة من المؤسسات الصغيرة تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض وعليه فهي تأثر بشكل خاص بانخفاض في الائتمان المصرفي .

¹ - شملول حسينية ،مرجع سابق ص17.

² - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ،ص 77.

(ب) قناة ميزانية المؤسسات:

تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية، وهي مخاطر التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية. إذا انخفض عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي للانخفاض التدفق النقدي للمؤسسات وهذا ما يزيد من مخاطر إقراضها مما يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الاطار النظري لسياسة الاقراض.

الفرع الاول: تعريف سياسة الإقراض وأهدافها

أولاً : تعريف سياسة الإقراض

(أ) يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومتابعة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.¹

(ب) هي من الخطط الاستراتيجية للبنك وتعتبر امتداد للخطة العامة للبنك وتتضمن هذه الخطة التي هي السياسة الاقراضية مختلف التوقعات والإحصائيات الخاصة بالقرض،²

(ج) سياسة الإقراض هي الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، وإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقاً للسياسة المرسومة؛

(د) السياسة الاقراضية هي تلك السياسة التي تمكن الوحدة المصرفية من تحقيق هدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة له سواء كانت موارده الخاصة فقط أو موارده الخاصة وتدفقات من فروع أخرى.

¹ عبد المطلب عبد الحميد - البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها - الدار الجامعية - الإسكندرية . 2000 ص117.

² عبد المعطي رضا رشيد - محفوظ أحمد جودة - إدارة الائتمان - دار وائل للنشر - الطبعة الاولى - الاردن - 1999 ص208.

وعليه يمكن ان نقول بأن السياسة الاقراضية هي إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بصفة عامة و إدارة القروض بصفة خاصة .

ثانيا: أهداف سياسة الإقراض

لسياسة الإقراض أهداف مقدمتها:

(أ) سلامة القروض التي يمنحها البنك؛

(ب) تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛

(ج) تأمين الرقابة المستمرة على عمليات الإقراض في كافة مراحلها.¹

(د) منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

(و) ترشيد قرار الإقراض للبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الإقراض بالبنوك.

(هـ) ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح.

(ي) التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية.²

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض

إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها.

وتشتمل سياسة الإقراض عامة على المكونات التالي:

أولا : تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها

تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من

التغيرات في هذا المجال مثل: حجم الودائع و النقدية الواجب الاحتفاظ بالمقابلة طلبات السحب

¹ عبد المعطي رضا رشيد-محفوظ أحمد جودة-مرجع سابق-ص 208.

² بوشنافة أحمد، رشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص: 109.

والنفقات الأخرى، والنسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي بخصوص حدود الائتمان القصوى وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.¹

ثانيا : تحديد الضمانات المقبولة من قبل البنك

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان، إذ أن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان، فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فإن البنك يحدد صفات طالب القرض في أن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات، ولديه دخل ثابت كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة، وبالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة وأماكن وجودها وهامش الضمان المطلوبة²

ثالثا : مستويات اتخاذ القرار

توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسئولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، يمكن أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض.³

رابعا : تحديد تشكيلة القروض:

من المعروف أن تنوع مجالات الاستثمارات وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من أساليب تقليل المخاطر من أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.⁴

¹ عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة ، مرجع سابق ، ص 209.

² نفس المرجع ، ص 209.

³ نفس المرجع ، ص 209-210.

⁴ زوامبية علي ، أوراغي عماد ، القروض البنكية وتقنياتها، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، علوم تجارية تخصص محاسبة، المركز الجامعي بالمدينة (2004-2005) ، ص 63.

خامسا : الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد

تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بغض النظر إذا كان هذا العميل فردا أم مؤسسة خاصة أم شركة مساهمة عامة، إن الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة، وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأس مال البنك أو نسبة من رأس ماله واحتياطاته أو قد تكون بالإضافة إلى ذلك نسبة محددة من حجم رأس مال العميل نفسه.¹

سادسا : تحديد مستندات القرض

قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض، وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا بين بنك وآخر، وفي نفس البنك بين وقت وآخر، إلا أنه يمكن إجمالاً إيجاز أهمها فيما يلي:²

- طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه؛
- بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات، وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات،
- بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل؛
- مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل؛
- وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات من العميل

سابعا : تحديد المنطقة التي يخدمها البنك

ويتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الإقراض وفقا لمجموعة من العوامل في مقدمتها حجم الموارد المتاحة والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض، ويضاف إلى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها.³

¹ عبد المعطي رضا رشيد- محفوظ أحمد جودة- مرجع سابق- ص 210

² نفس المرجع ، ص 211.

³ نفس المرجع ، ص 221.

ثامنا : تحديد سعر الفائدة على القروض

يعتبر الدخل المتولد عن عملية القرض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة مثل: أسعار الفائدة السائدة في السوق، وتكلفة إدارة القروض، وأسعار الفائدة، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، المركز المالي للعميل المقترض، درجة المخاطرة التي يتضمنها القرض، حجم القرض، أجل القرض وما إذا كان القرض بضمان أو بدون ضمان.¹

تاسعا : معايير أهلية العميل للاقتراض

ويعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناء عليها تقييم قدرة العميل على رد القرض والفوائد في الموعد أو المواعيد المحددة ومدى رغبته في ذلك، ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر سياسة الاقتراض، حيث يتوقف عليه عنصر عملية الاقتراض بأكملها من حيث إمكانية استرداد البنك لأمواله من عدمه،².

الفرع الثالث: اسس سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها

أولا : اسس سياسة الاقراض

إن الوظيفة الأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة، من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أمواله:³

(أ) الأمان : يقوم العمل المصرفي على اساس الثقة المتبادلة بين البنك والعميل، فتقنة العميل في البنك تجعله يودع أمواله لديه وهو واثق من أن البنك سوف يحتفظ بهذه الاموال

¹ زوامبية علي، أوراغي عماد، مرجع سابق، ص 62.

² زوامبية علي، أوراغي عماد، نفس المرجع ، ص 63-64.

³ بن الصم احمد ، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد (دراسة حالة البنك الخارجي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير (قسم علوم تسيير فرع إدارة أعمال ،جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 76.

ب) السيولة : ان سيولة اي اصل من الاصول تعني مدى سهولة تحويله الى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما السيولة البنكية فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان.

ج) الربحية: تعتبر الربحية أهم عناصر السياسة الائتمانية، والهدف الرئيسي للبنوك عند توظيف أموالها هو تحقيق أفضل ربحية ممكنة، وتعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها وذلك بالمقارنة مع العائد المتولد من الاستثمارات الاخرى.

د) الانتشار: من الضروري ان تنوع الانشطة، والاماكن التي يتم منح القروض اليها، وهو ما يعني انتشار المخاطر على أكبر عدد من المقترضين، مع تنوع الانشطة، وبضمانات متعددة ومتنوعة فكلما زادت فروع البنك وتعددت المناطق التي يمنح فيها القروض وتنوعت.

ثانيا : العوامل المؤثرة في السياسة الاقراض

➤ المجموعة الأولى :العوامل الخاصة بالبنك¹

- المركز الائتماني للبنك
- السياسة الائتمانية للبنك و الهيكل الاقتصادي و سياسة البنك و أنواع القروض المطلوبة
- مستوى اتخاذ القرار في منح القروض و التسهيلات المصرفية و التوسع في استخدام التكنولوجيا
- تكاليف منح القروض و المصاريف الادارية الأخرى و الجدوى الاقتصادية من منح القروض
- معايير منح التسهيلات الائتمانية ،شروط و إجراءات و خطوات الحصول علي التسهيلات الائتمانية

➤ المجموعة الثانية : العوامل الخارجي²

- التعليمات و التشريعات القانونية و الأنظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي
- العوامل الاقتصادية من رواج و كساد و أزمات اقتصادية
- العوامل السياسية و أهمها الاستقرار السياسي

¹ دريد كامل ال شبيب ،إدارة البنوك المعاصرة ،دار السيرة للنشر ،د بي ،طبعة الأولى ، سنة 2000،ص 104.

² دريد كامل آل شبيب، نفس مرجع ،ص194/196.

➤ المجموعة الثالثة: العوامل الخاصة بالعملاء¹

- حادثة عمل الشركة أو العميل
- طبيعة العملاء و عدم توفر البيانات عن نشاط العميل
- درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب العميل
- تحديد أهلية المقترض و كفاءة أعماله و ملائمة المالية و شرعية وتمثيله لجهته
- مدى الالتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه و السمعة الائتمانية للمقترض.

الفرع الرابع: الاستراتيجية الاقراضية 2

ان أية استراتيجية اقراضية تتضمن مجموعة من المكونات والرغم من عدم وجود استراتيجية ائتمانية نمطية بسبب اختلاف المصارف من حيث التخصصات وحجم راس المال ، الا أنه يمكن تحديد أبرز هذه المكونات فيما يلي:

➤ **امد القرض** : تختلف القروض حسب اجالها وبتالي من حيث السيولة فالقروض قصيرة الاجل اكثر سيولة من مثلتها طويلة الاجل ،فتعتمد المصارف الى تقليل أجال قروضها في حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة طلبات الاقتراض، اما في حالة الكساد الاقتصادي وقلة طلبات الاقتراض فتعتمد المصارف الى زيادة أجال قروضها،

➤ **المخاطرة الائتمانية** : يقصد بها احتمال عدم قيام المقترض بتسديد قرضه في تاريخ الاستحقاق فالسياسة الائتمانية الدقيقة هي التي تقتضي ان تكون القروض قابلة لتحصيل وهنا تلعب خبرة المصرف وكفاءة اجهزته دورا أساسيا في مراقبة ومتابعة القروض ،

➤ **التنوع المتخصص** : يستند البنك التجاري في منح القروض الى تنوعها لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا يؤدي إلى تقليل المخاطر واحتمالات الخسارة،

¹ بن الصم أحمد ، مرجع سابق ،ص135.

² سعيد سيف النصر ، دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء ، مؤسسة شباب ، الجامعة الاسكندرية ، 2003 ،ص122.

- **الاهلية الائتمانية :** تخاد السياسة الاقراضية للبنوك بعين الاعتبار توفر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة ونسبة الارباح المحققة من طرفها ، وكذلك الحد الادنى لراس المال والاحتياطات وبعض النسب المستخدمة كمعيار في تحليل هيكل التمويل للإنشاءات،
- **سعر الفائدة:** تتضمن الاستراتيجية الاقراضية للمصارف تحديد أعار الفائدة على القروض الممنوحة وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على تحديد هذا السعر اهمها :
- كلفة الحصول على الودائع من المودعين سواء كانت مباشرة تتمثل في الفائدة المدفوعة عليها او الغير مباشرة وتتمثل في الخدمات الاخرى المرتبطة بتجميع الودائع، المخاطرة التي يتحملها المصرف عند الاقراض.
- تكلفة العمليات الادارية الخاصة بمنح القروض.
- درجة المنافسة بين البنوك التجارية وكذلك المؤسسات المالية.
- **حجم القرض:** يحدد حجم القرض من خلال نسبة القروض الى الودائع ، وازدياد هذه النسبة يؤدي الى انخفاض حجم السيولة لدى البنك وزيادة أرباحه ، وعلى البنك منح القروض بما يحقق الموازنة بين السيولة والربحية.
- **الارصدة المعاوضة :** يعرف الرصيد المعوض بانه استبقاء جزء من مبلغ القرض كضمان وبتالي التعويض عن مخاطر الائتمانية المحتملة كما يحقق للبنك مزايا اخرى مثل ازدياد سعر الفائدة الفعلي عن السعر الذي تحدده القوانين المصرفية.
- **اجراءات منح القروض:** تتضمن السياسة الاقراضية للمصارف اجراءات طلب القروض و تسديدها والايضاح الصورة امام المقترض وتقليص الاسئلة والاستفسارات وضغط الزمن تلجأ البنوك التجارية الى تحديد هذه الاجراءات في كتيب صغير يطلق عليه دليل الائتمان.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقراضية لبنوك التجارية:

الفرع الأول : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقراض.

تستخدم السلطات النقدية والرقابية أدوات وآليات التي من خلالها يحدث قرار معين لسياسة النقدية يؤثر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، و منه على هدف النمو و استقرار الأسعار¹ فمن بين هذه الآليات او ما يسمى بقنوات السياسة النقدية نتحدث عن قنوات الائتمان والتي تقوم بنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين (قنوات الاقراض البنكي وقنوات ميزانية منشآت الأعمال) فمن خلال هذه الآليتين نرى أن قنوات الإقراض البنكي تعتمد على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي و المالي، نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الإقراض لأن الاقتراض يكون من عند البنوك التجارية، تعمل هذه القناة كما يلي²:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد (M) التي تؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة في نفقات الاستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، كما توضحه العلاقة التالية:³

$$M \uparrow \Rightarrow \uparrow \text{prêt bancaire} \Rightarrow \uparrow I \Rightarrow \uparrow Y$$

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، و ما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

اما بالنسبة الأدوات السياسة النقدية فتنقسم الى ادوات الكمية وأخرى النوعية باتجاه تحقيق اهدافها النهائية، بحيث تتداخل هذه الوسائل مع بعضها البعض، الامر الذي يستوجب إيجاد اتساق وتناغم داخلي ضمن إطار هذه السياسة لخفض حدة التناقضات لضمان نجاح هدفها بضمان الانجاز الفاعل لوظائف التقليدية والحديثة للمصرف المركزي او السلطة الرقابية النقدية . فإلى جانب

¹ Bulletin de la banque de France، Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission. n° 136 avril 2005.

² Bernanke، b، and getler، M.، " inside the black box : the credit channel of Monetary policy transmission"، journal of Economic perspective، vol 9، n°04، fall، 1995، p 28.

³ Frederik Mishkin et Christian bordes : monnaie، banque، et marchés financiers; op.cit. p 809.

الوظائف التقليدية المتضمنة كمسؤولية الاصدار وبنك البنوك وادارة الاحتياطات فقد اصبح من صلب عمل المصرف المركزي ومن اهم مهامه هو الوظيفة الاشرافية والرقابة المستمرة على الائتمان المصرفي وعمل المصارف وانشطتها الكمية والنوعية في سبيل تحقيق الاستقرار والامان في النظام المصرفي وحماية اموال المودعين وتحقيق الاستقرار المالي وما يلزم ذلك من تحكم في القاعدة النقدية بما يتوافق ويتسق مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة على المدين القصير والطويل، وهي من أهم المهام التي تضطلع بها الان سلطة النقد الجزائرية كما سنوضح ذلك لاحقاً، لهذا فإن سلطة النقد كغيرها من السلطات النقدية والمصارف المركزية تقوم بتبني واعتماد وسائل رقابية كمية ونوعية في أطار سياستها باتجاه تحقيق اهدافها ومهامها المختلفة . ويتم تصنيف هذه الوسائل على اساس كمي ونوعي ، على اساس ان الوسائل الكمية تتجه الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بمجال استخدامه، باعتبار ان السياسة الإقراضية لبنوك التجارية هي " مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها"¹ .

فمن خلال هذا نلاحظ وجود علاقة بين السياسة النقدية الممثلة في ادواتها الكمية (سعر إعادة الخصم، الاحتياط الازامي، عمليات السوق المفتوحة) والسياسة الاقراضية للبنوك التجارية التي تقوم بتحديد حجم الائتمان فإدارة المصرف تراعي عند توظيفها لمواردها المائتة لثلاث اسس رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان وتمثل هذه الاسس الثلاثة في لأهداف التي تهتدي بها ادارة المصرف في ادارة موجوداتها فمثلا:²

1-الربحية : يهدف المصرف التجاري الى تعظيم ثروة الملاك وذلك من خلال توجيه موارده المالية نحو الاستثمارات المدرة للدخل ،والتي من شأنها تغطي تكاليف الفوائد المدفوعة على الودائع وتغطية المصارف الاخرى ، وتحقيق صافي دخل يلائم مستوى المخاطر التي يتحملها المساهمون وتتكون إيرادات المصرف التجاري من الفوائد والعمولات المقبوضة ، والارباح الرأسمالية ، والارباح الناجمة عن

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص118.

² مروان احمد عبد الله غانم ، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الاردنية، رسالة ماجستير ، الأردن ، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،ماي 2000، ص56.

المتاجرة بالعملات الاجنبية ، والأرباح الناجمة أيضا عن إعادة تقييم الموجودات ومن الجدير بالذكر أن الفوائد المقبوضة الناجمة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الأكبر من إيراداته ، وهذا الامر يؤدي إلى أن يكون لمخاطر سعر الفائدة أثر كبير على إيرادات المصرف. إن عملية ضبط التكاليف كمدخل لزيادة ربحية المصرف يعتبر مؤشرا على كفاءة ادارة المصرف .فبالنسبة لخسائر القروض يستطيع المصرف تقليلها من خلال التحليل الجيد للمركز المالي للعميل ن أو من خلال طلب ضمانات مرافقة لعمليات الائتمانية.

2-الامان: يتسم راس مال المصرف التجاري بالصغر ، وهذا يعني صغر حافة الأمان النسبية للمودعين الذي يعتمد المصرف على امواهم كمصدر الاستثمارات ، فالمصرف لا يستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال ، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم أموال المودعين والنتيجة هي اعلان افلاس المصرف ،

ونتيجة لذلك يعد مبدأ الأمان الركيزة الأساسية لعمليات استثمار الموارد المالية خاصة ما يتعلق منها بالعمليات الائتمانية ، وذلك بسبب توجيه أغلب الموارد نحو هذه العمليات . ومن هنا تلجأ إدارة المصرف إلى تأكد من سلامة المركز المالي للعميل ، ليس فقط عند حصوله على القرض بل خلال فترة الائتمان بمعنى متابعة مركز العميل المالي قبل وبعد حصوله على القرض ، وذلك لتأكد من مقدرته على الوفاء بالتزاماته عند حلول اجل الاستحقاق

ومن هنا نلاحظ ان مراعات المصرف التجاري لأمن العملية الائتمانية يؤدي في النهاية الى التقليل من خسائر القروض او من حجم الديون المتعثرة التي من شأنها ان تؤدي إلى افلاس المصرف في حالة ازدادت هذه الخسائر عن قيمة حقوق الملكية. ووفي مجال تقليل التكاليف الجهد التسويقي يكمن في استمرارية المحافظة على العملاء الحاليين ، وهذا الامر سيؤدي في النهاية غلى التأثير بشكل ايجابي على ربحية المصرف التجاري وكذلك يستطيع تقليل التكاليف من خلال توجيه موارده نحو الاستثمارات التي تكون إيراداته (او جزء منها) معفاة من الضريبة ، الامر الذي سينعكس بالإيجاب على ربحية المصرف التجاري.

3- السيولة : من المعروف أن الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب ، ومن ثم ينبغي أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة ، ومن هنا تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فإن مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس.

ونتيجة لما سبق يعتمد المصرف على تعزيز سيولته وذلك من خلال توفير نقد كافي لديه يلائم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة من قبل العملاء . كذلك يعتمد المصرف إلى تعزيز سيولته من خلال الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الاجل ، والتي من الممكن تحويلها الى نقد بسرعة ودون خسائر رأسمالية تذكر وذلك لمواجهة أي موقف طارئ . ومن خلال ذلك يمكن إيجاز تأثير هذه الأدوات على أداء المصارف التجارية وسياستها الائتمانية:

1- لا تفرق سياسة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بين المصارف التي لديها احتياطات فائضة كبيرة وبين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة ، وبالتالي فإن هذه الأداة قد تؤدي إلى مشاكل فورية في سيولة المصارف الصغيرة .¹

2- أن تكرر التغيرات في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، يربك وضع المصارف وقابليتها على منح القروض وعلى استثمار ما لديها من أموال ، حيث يجعلها غير متأكدة من وجهة هذه التغيرات ومدادها .

3- أن الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي من جانب المصارف التجارية لتنفيذ سياسة نسبة الاحتياط النقدي القانوني يحرم هذه المصارف من حق الحصول على سعر الفائدة على هذه الارصدة ، بمعنى أن الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي هي أرصدة غير مدرة للدخل ، في حين يتحمل المصرف التجاري تكاليف لقاء حصوله على هذه الارصدة تتمثل بسعر الفائدة والمصاريف الادارية ومصاريف الدعاية والاعلان ، الأمر الذي يؤثر سلبياً على ربحية المصرف.

¹ ناظم الشمري ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر ، الموصل ، سنة 2004 ، ص298.

4- إن التوسع الكبير في عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء السندات الحكومية على نطاق واسع قد يؤدي إلى التأثير سلبا على المدى الطويل ، فعلى سبيل المثال، إذا اعتقد المصرف التجاري أن البنك المركزي سوف يمنحه دوما قروضا مخصومة ، فإن ذلك سوف يشجع المصرف التجاري على التوسع في الائتمان والتساهل في شروط منح الائتمان ، وهذا الأمر يؤدي إلى ازدياد المخاطر ، والتأثير سلبا على الاقتصاد.

الفرع الثاني : علاقة القروض الممنوحة بالقروض المتعثرة.

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر¹ وتعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق أما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضون بالوفاء بالتزاماتهم بسبب حدث غير محسوب لظروف او مشاكل أو الاختلالات احاطت به² ؛

من خلا هذا يتضح لنا أن العلاقة التي تجمع بين القروض الممنوحة والقروض المتعثرة تتمثل في كون أن حجم القروض المقدمة من طرف البنك الى العملاء تتعرض لمجموعة من الاسباب التي ساهم في تشكيلها كل من العاملين بإدارة الائتمان وعملاء البنك وبعض المتغيرات الأخرى لتأدي بجزء من هذه القروض الممنوحة الى قروض متعثرة وتنقسم هذه الاسباب الى اسباب متعلقة بالمقترض واسباب متعلقة بالبنك ومجموعة اسباب أخرى:

ونذكر منها ما يلي:

نظرا لأن المقترض سواء أكان فردا أم مؤسسة هو احد طرفي العلاقة الائتمانية، فانه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط الموالية:

¹ عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص 103.
² أحمد غنيم، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001 ، الإسكندرية، 2001 ، ص 13.

أولاً : اسباب متعلقة بالمقترض

- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.
- ضعف القدرات التسييرية للمقترض
- سوء نية المقترض.
- وجود خطأ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.
- تقديم معلومات غير صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول.
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد.
- إشهار إفلاس المقترض.
- عدم التزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك.
- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.¹
- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.
- الإفراط والتوسع في الاقتراض.

ثانياً : مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك

باعتبار البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته، فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب الموالية:

- عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- أخطاء في التحليل الائتماني.
- خطأ في تقدير الضمانات.
- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.
- عدم وجود سياسة اقراضية لدى البنك.

¹ فريد راغب النجار، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة، القاهرة، 2000، ص 84.

- تسبيق البنك لعامل العائد على عامل المخاطرة.
- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى.
- اتخاذ القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- تمويل كامل أو شبه كامل للمشروع.
- عدم كفاية موظفي النشاط الائتمان.
- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.

ثالثا : مجموعة الأسباب الأخرى

- قد تتعثر القروض لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العملية الائتمانية، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:
- ضعف الرقابة على البنوك.
 - تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان.
 - ضعف الأداء الاقتصادي.
 - تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقترض.
 - عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- وعند الحديث عن حالة الجزائر، فإن مشكلة القروض المتعثرة لدى المؤسسات ترجع إلى الأسباب الموالية:

- منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير، وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد، والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة واحترام مخططات التنمية.
- وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية.

- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.
 - عدم تحري الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة منها.
 ومنه يتبين لنا أن السياسة الاقراضية الفعالة تقاس بنسبة القروض المتعثرة من حج القروض الممنوحة
 فاذا كانت هذه الاخيرة منخفضة فيتبين لنا ان السياسة الاقراضية التي يتبعها البنك التجاري هي
 سياسة ناجحة والعكس صحيح.
 وهذا ما سوف نكشفه من خلال هذه الدراسة في جانبها الميداني.

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية

عند قيامنا بجمع المراجع التي تساعدنا في الإلمام بموضوع بحثنا ، ومن خلال مسحنا الاستطلاعي
 للدراسات والأبحاث، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات سبق وأن تناولت
 الموضوع ، ولو من جانب جزئي، و منها مواضيع عولجت في الجزائر وأخرى خارج الوطن، و سنتطرق
 لبعضها فيما يلي.

المطلب الأول: دراسات داخل الوطن.

الفرع الأول : دراسة اكن لونيس

دراسة اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة
 (2000-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وبنوك جامعة الجزائر
 (03)،(2010-2011).

- تدور إشكالية الدراسة حول مدى فعالية السياسة النقدية في عرض الضبط النقدي في الجزائر
 خلال الفترة (2000-2009)

-هدفت هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1-تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- 2-محاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية؛
- 3-محاولة تحديد إطار العلاقة بين استقلالية البنك الجزائر و اداء السياسة النقدية ؛

- 4- إبراز دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية للقيام بدورها الهام للمساهمة في التنمية والانعاش الاقتصادي؛
- 5- محاولة القيام بتقييم اداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الألفية الثالثة طلما هي سباق لم يعرف من قبل في الساحة المصرفية.
- وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:
- السياسة النقدية مركبة من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدبير والثانية تعني النقود وبتالي جمع الكلمتين يعني مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان بغية تحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام مجموعة من الادوات.
 - عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة خاصة قانون النقد والقرض الذي يعني بحق نقلة نوعية في تسيير و استقلالية كبيرة ، نظرا لثغرات التي اتسم بها هذا القانون تم إلغاءه بالأمرين الرئاسيين رقم (01-01)، ورقم (03-11) لسد النقائص السابقة خاصة فيما يتعلق بالرقابة والاشراف على أعمال البنوك ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال إلى جانب العمليات الأخرى كتمويل الإرهاب ؛
 - تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه ، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي ، من خلال استخدام السلطة النقدية للأدوات السياسة النقدية ، لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام الأدوات غير مباشرة و المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم ، وتعزيز الرقابة والاشراف على أعمال البنوك التجارية ، ومع منح أكبر من الاستقلالية البنك المركزي ،
 - تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الكتابية وأشباه النقود ، حيث عرف حجم نسبتها من الكتلة تباين بين الارتفاع والانخفاض وثاره لصالح النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) وثاره لصالح أشباه النقود، إلا أن النقود الورقية هي التي ساهمت بأقل نسبة مقارنة بأشباه النقود والنقود

الكتابية ، فهي عرفت تطور أطول الفترة (2000-2009) أما عن مقابلاتها تتكون من الأصول الخارجية إلا أن المقابل الأول يمثل المصدر الرئيسي لإصدار النقود وهذا لارتباطها بأسعار المحروقات في حين تم تعظيم مساهمة الخزينة العمومية مساهمتها في إصدار النقود ضد سنة 2005 كمقابل ثاني للكتلة النقدية واعتمادا على النتائج اعلاه توصي الدراسة إلى ما يلي:

- ضرورة اعطاء استقلالية أكبر للبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي؛
- ضرورة تفعيل ادوات السياسة النقدية غير مباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة ، واعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل الحصول على تنوع أدوات السياسة النقدية غ المباشرة.
- ضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط التضخم المستهدف بأدوات النقدية الذي يعتمد على النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم؛

الفرع الثاني : دراسة صالح عبد القادر

دراسة صالح عبد القادر ،السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي :تجربة الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع القود والتمويل ،جامعة باجي مختار عنابة،(1998-1999)

تدور إشكالية الدراسة حول مدى نجاح الجزائر في تحقيق برامج الاصلاح الاقتصادي ودور السياسة النقدية الجديدة في تحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي

وقد توصل الباحث من خلال النتائج المسجلة خاصة على الصعيد النقدي والمالي بان السياسة النقدية الجديدة المنتهجة بعد سنة 1994 سمحت بشكل كبير في تحقيق نتائج معتبرة لعملية الاستقرار الاقتصادي، وتمكنت الجزائر استعادة أهم التوازنات المالية الكلية.

أما النتائج الأساسية المسجلة في مجال تحقيق السياسة الاستقرارية خلال مرحلة (1994-1998) وذلك على المستويين الداخلي والخارجي فبنسبة للمستوى الداخلي فلاحظ هناك انخفاض في توسيع الكتلة النقدية وهو ما سمح للاقتصاد باستبعاد السيولة الإضافية ابتداء من سنة 1994 -تخفيض في نسبة عجز الخزينة العمومية والذي سمح لها بدفع السيولة المستحقة اتجاه النظام المصرفي أما على المستوى الخارجي سمحت السياسة المنتهجة لإعادة تشكيل احتياطات الصرف والتي أصبحت تشكل سنة 1997 تسعة أشهر من اللوردات.

المطلب الثاني: دراسات خارج الوطن

الفرع الأول: دراسة مي علي سعد الدين قويدر

دراسة مي علي سعد الدين قويدر، اثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الاردن ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية، 2008.

تدور إشكالية الدراسة في التعرف على مدى قدرة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الاردني في التأثير على حجم الائتمان المصرفي خلال الفترة (1993-2007) مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف حجم التأثير مع اختلاف حجم البنك وسيولته ،

تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في الاردن على حجم تسهيلات البنوك التجارية وذلك من خلال الاهداف الفرعية التالية:

-إلقاء الضوء على السياسة النقدية المتبعة في الاردن والادوات التي استخدمتها السلطة النقدية وأهدافها و خلال فترة الدراسة.

-تحليل أثر السياسة النقدية المستخدمة على تسهيلات البنوك الكبيرة.

-تحليل أثر السياسة النقدية المستخدمة على تسهيلات البنوك الصغيرة.

-إمكانية التوصل الى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في السلطة النقدية من اتخاذ القرارات السليمة والادوات التي تلائم الوضع الاقتصادي الراهن.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-إن السلطة النقدية في الاردن المتمثلة في البنك المركزي الاردني قد استخدمت خلال فترة الدراسة نوعين من السياسة النقدية 'حداها مباشرة وأخرى غير مباشرة حيث تمثلت السياسة المباشرة (النوعية) بالسوق الائتمانية التي تم التوقف عن استخدامها، في حين تمثلت السياسة النقدية غير المباشرة (الكمية) في عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي الالزامي.

-اعتمد البنك المركزي الاردني على سلوك البنك الائتماني ، وقد كان هناك ارتكاز على بعض الادوات أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال لم يكن لأداة الاحتياطي النقدي الالزامي فاعلية كبيرة خلال فترة الدراسة، وتم التركيز بشكل كبير على عمليات السوق المفتوحة.

-أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي الالزامي) في سلوك الائتمان المصرفي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها المباشر في معدل الفائدة السوقي على القروض والسلف، ومن ثم تأثير معدل الفائدة السوقي في حجم الائتمان المصرفي.

-كما يؤثر البنك المركزي الاردني بشكل مباشر في السلوك الائتماني من خلال تحكمه في عرض النقد بمفهومه الواسع ، إذ يعمل على زيادة عرض النقد عندما يسعى الى إتباع سياسة نقدية توسعية ، وبالعكس في حال إتباعه سياسة نقدية انكماشية.

-خلصت الدراسة الى مدى تأثير السياسة النقدية في حجم الائتمان البنوك بتفاوت تبعاً لسيولة البنوك التجارية في الاردن، مما أدى ذلك الى تقسيم البنوك الى كبيرة وأخرى صغيرة .

- اعتمدت الباحثة كمقياس لتصنيف البنوك التجارية الى كبيرة وصغيرة إجمالي رصيد موجودات البنوك خلال فترة الدراسة، وتم التوصل الى أكبر خمس بنوك في الاردن وهي:(البنك العربي، بنك الاسكان، البنك الاسلامي، البنك الاهلي، الاردني الكويتي).

-أشارت الدراسة الى مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم ائتمان البنوك منها الداخلية وأخرى خارجية، حيث تشير العوامل الداخلية منها الى العلاقة الايجابية بين السيولة النقدية للبنك مع حجم الائتمان المصرفي .

-أن السياسة النقدية التي ينتجها البنك المركزي تؤثر في حجم ائتمان البنوك الصغيرة أكثر من البنوك الكبيرة.

بناء على النتائج السابقة للدراسة فقد أوصت الباحثة بمايلي:

-قيام البنك المركزي بزيادة فاعلية استخدامه لبعض أدواته النقدية مثل نسبة الاحتياطي الالزامي حتى تزداد قدرته على التحكم بسيولة البنوك وخاصة الكبيرة منها ومن ثم التحكم بحجم ائتمانها المرغوب بها.

-استحدثت شهادات إيداع لفترات مختلفة أي لفترة تسعة أشهر ،وأخرى سنوية وبفائدة شهرية، وهذا من شأنه أن يزيد من قدرة البنك المركزي على التحكم بحجم ودائع وسيولة البنوك ويزيد من مدة تأثير هذه الاداة على حجم ائتمان البنوك.

-ضرورة قيام البنك المركزي بالتمحيص بأسباب اقتراض البنوك التجارية من خلال سعر إعادة الخصم ، على أن يكون هناك أسعار مختلفة لإعادة الخصم حسب الغاية من الاقتراض.

-العمل المستمر على تطوير الاسواق المالية والنقدية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم.

-توصي الباحثة البنوك التجارية بالتنوع في الإقراض وبأن يكون كل نوع من القروض حسب الغاية من سعر فائدة مختلف ،بحيث تكون معدلات الفائدة على القطاعات الانتاجية أقل منها على القروض ذات الغايات الاستهلاكية ،ومن خلال التعاون مع البنك المركزي في هذه الغاية يتحقق النمو الاقتصادي بعيدا عن الازمات المالية والركود في النشاط الاقتصادي.

- ضرورة تطبيق سياسات ائتمانية مرنة لدى البنوك التجارية في الاردن ، وطلب البنك المركزي من البنوك مراجعة سياساتها الائتمانية على الاقل مرتين سنويا بحيث تتناسب أو تتواءم مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: دراسة علا محمد مسعود محمد

دراسة علا محمد مسعود محمد، أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الاردنية ،رسالة ماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والاعمال ،جامعة ال البيت ،الاردن،(1993-2007).

- تدور إشكالية هذه الدراسة في محاولة بيان أثر السياسة النقدية على أسعار الفوائد للبنوك التجارية ،حيث أن البنك المركزي يستطيع من خلال السياسة النقدية أن يؤثر على نشاط البنوك التجارية وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية أو سياسة نقدية .
وقد هدفت الدراسة الى:

بيان أثر السياسة النقدية غير المباشر على أسعار الفائدة للبنوك التجارية ،وذلك من خلال التعرف على مفهوم السياسة النقدية وأهدافها ،كما هدفت الدراسة الى التعرف على السياسة النقدية في الاردن والادوات التي استخدمها البنك المركزي لتحقيق ،
وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- هناك أثر سلبي لحجم تسهيلات إعادة الخصم على أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية.

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعمليات السوق المفتوحة على أسعار الفائدة للبنوك التجارية.

- هناك أثر سلبي ومعنوي لغرض النقد على أسعار الفائدة للبنوك التجارية.

اعتماد على النتائج أعلاه توصي الدراسة ما يلي:

- ضرورة تفعيل عمليات السوق المفتوحة من خلال خلق قاعدة عريضة من الاوراق المالية وتقوية سوق الاوراق المالية الحكومية من خلال تنوع قيمتها وأجلها ،وذلك ضمان فاعلية سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

- ضرورة أن لا يقوم البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بصورة متكررة وفي فترات متقاربة نظرا لما يحدثه من إرباك في عمل البنوك، ويجب على البنك المركزي أن يميز بين البنوك التي يكون لديها فائض في الاحتياطيات النقدية والبنوك التي تعاني من العجز في احتياطياتها النقدية.

- يجب على البنك المركزي أن يقوم بفرض احتياطي نقدي بنسب أكبر من المفروضة في الوقت الحالي، نظرا لارتفاع حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية.

- ضرورة قيام البنك المركزي الاردني بإصدار كميات مناسبة من شهادات الابداع لتمكينه من القيام بعمليات البيع والشراء لتفعيل عمليات السوق المفتوحة.

الفرع الثالث: دراسة الدكتور خالد حسن زبدة

دراسة الدكتور خالد حسن زبدة، واقع السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة ما بين (2006-2012)، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية "سلسلة العلوم الانسانية"، المجلد السادس عشر، جامعة القدس المفتوحة، فرع طولكرم، فلسطين.

تدور إشكالية حول معرفة إمكانية قيام البنوك العاملة في فلسطين بدورها الحقيقي في توجيه وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الفلسطينية بشكل المطلوب

وتهدف الدراسة الى مايلي:

وقد هدفت الدراسة الى الاهمية المتنامية لدور القطاع المصرفي في الاقتصاد واعتباره الوسيلة الافضل للجميع بين وحدات الفائض (مودعين) ووحدات العجز (المستثمرين من أجل توفير الائتمان المشاريع الاستثمارية والانتاجية

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

1- لوحظ ان الجهود المبذولة من قبل سلطة النقد لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة من خلال سن القوانين المنظمة للعمل المصرفي مثل سياسة خفض التوظيفات الخارجية وإطلاق مجموعة من البرامج

والخدمات المتطورة وإصدار تعليمات الائتمان العادل وزيادة عدد الفروع والمكاتب لتقديم الخدمات المصرفية للمواطنين في مكان سكاكنهم.

2- نجحت سلطة النقد الفلسطينية في تأسيس ما يسمى بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع التي تهدف الى تعويض بسقف مالي محدد وذلك في حال تعثر أي بنك من البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد حيث يتخطى هذه المؤسسة 93 المودعين في المصارف العاملة في فلسطين

3- مساهمة القطاع المصرفي بشكل كبير في دعم الاقتصاد من خلال منح الائتمان المحلي حيث وصلت النسبة الى 1,56% في عام 2012 أيضا كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي (أحد مؤشرات العمق المالي) من نحو 29% في نهاية عام 2008 الى حوالي 41% من النتائج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2012 إلا أن هذه النسبة ماتزال منخفضة مقارنة مع دول الجوار.

4- لوحظ التحسن في نسبة القرض الممنوحة من قبل البنوك العاملة في فلسطين مقارنة بمجموع الموجودات خلال الاعوام لكنها ما تزال أقل بكثير من النسبة التي دعت إليها بسلطة النقد الفلسطينية في تعميمها رقم (98/20) لرفع نسبة الائتمان الى 40% كحد أدنى .

5- إعتداد البنوك العاملة في الارضي الفلسطينية على ودائع العملاء كمصدر أساس في تمويل عملياتها .

6- لوحظ أيضا اتساع الفجوة بين الفوائد المدفوعة على الودائع من قبل البنوك للمودعين وبين الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة للعملاء، حيث كانت الفوائد المدفوعة للعملاء نظير ودائعهم على عملة الدينار 9,1% بينما الفوائد المفروضة على القروض 4,9% و 6,1% على العملة في حين وصلت الى 3,11% للقروض الممنوحة .

7- لوحظ عدم تأثير القطاع المصرفي الفلسطيني بالأزمات المالية العالمية وتعرضه المحدود لمخاطر الاسواق المالية العالمية ، الامر الذي يرجع الى القواعد التنظيمية الاحترازية الصارمة وممارسات الاقراض

المعرفي المتحفظة التي تنتهجها المصارف العاملة في فلسطين نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الاستثنائية.

واعتمادا على النتائج أعلاه توصي الدراسة الى ما يلي:

- 1-وجوب التأكيد على التزام البنوك العاملة في فلسطين بالنسبة التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 40% من مجموع موجودات البنوك كحد أدنى للائتمان الممنوح من أجل إن تأخذ هذه البنوك دورها الرئيسي في عملية التنمية وتمويل الاستثمارات .
- 2- ضرورة الابتعاد قدر الامكان عن القروض الاستهلاكية وتوجيه سياسات البنوك الائتمانية نحو المشاريع الانتاجية لما لها من أثر إيجابي على رفاهية المجتمعات وتدني أسعار المتاجر
- 3-ضرورة جذب المدخرات من المواطنين وتشجيعهم على إيداع أموالهم لدى البنوك وذلك برفع نسبة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع مما ينعكس إيجابا على قدرة البنوك في منح القروض للمشاريع الاستثمارية على المدى البعيد وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية.
- 4-تخفيض سعر الفوائد على القروض الاستثمار المتوسط وطويل الاجل لتشجيع المستثمرين للقيام بمشاريعهم الصناعية والزراعية والانتاجية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من حل لمشكلة البطالة وانخفاض أسعار السلع وضح أموال وعوائد الدولة عن طريق فوائد ضرائب أرباح الشركات.
- 5-ضرورة تبني فكرة إنشاء مصارف منخفضة (زراعية ، وصناعية ، وإسكانية)وتشجيع البنوك على استخدام القروض التجميعية أكثر من بنك في تمويل المشاريع الحيوية.

المطلب الثالث: اوجه التشابه و الاختلاف بين الأدبيات التطبيقية

الفرع الأول : اوجه التشابه

اهتمت الدراسات السابقة إلى التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية من خلال عرض مجمل الدراسات السابقة التفت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة و كانت لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه مع هذه الدراسة تمثلت في ما يلي :

تتفق كل الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة عن تأثير المتغير المستقل والذي هو السياسة النقدية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل السياسة الاقراضية او حجم الائتمان المصرفي او أسعار الفائدة أو الوضع النقدي كون أن هذه المتغيرات لها أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني. -اعتمدت بعض الدراسات على تحليل كل من القوائم و التقارير المالية التي تصدرها البنوك التجارية التي تمت على مستواها الدراسة الميدانية.

كما توصلت بعض هذه الدراسات إلى ان السياسة النقدية التي يمثلها البنك المركزي لها أثر على البنوك التجارية سواء الاسلامية او التقليدية من جراء منحها التمويلات المختلفة ؛

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

جل الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد الجزائري اعتمدت على الجانب الوصفي في تناولها للموضوع بخلاف هذه الدراسة التي تحاول الاعتماد على الاقتصاد القياسي في قياس العلاقة بين أدوات السياسة النقدية و وحجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية، كما أن هذه الدراسات إما تعتمد في تناولها إما السياسة النقدية أو حجم الإقراض أو الوضع النقدي أو اسعار الفائدة في البنوك التجارية في حين دراستنا تدرس أثر السياسة النقدية على سياسة الاقراض في البنوك التجارية.

كذلك النموذج المستخدم اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية بخلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت أدوات أخرى.

خلاصة الفصل:

لقد أشرنا في هذا المبحث للأدبيات المتعلقة بالدراسة ، من خلال الإشارة للعلاقة التي تربط بين السياسة الإقراضية في البنوك التجارية بالسياسة النقدية ، وهذه الأخيرة تركز على آليات وأدوات لتحقيق أهدافها ومن ضمنها ، معدل إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة والاحتياط القانوني وكل أداة من الأدوات لها تأثير مباشر أو غير مباشر في التأثير على حجم القروض الممنوحة والمتعثرة التي تحددها وتتحكم في منحها سياسة الاقراض في البنوك التجارية .

كما تطرقنا كذلك للدراسات السابقة التي تناولت نفس موضع الدراسة ، بهدف تلخيصها وإعطاء إضافات تختلف عما توصل إليه سابقينا.

بالإضافة لهذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى تطور أدوا الكمية لسياسة النقدية وأثرها على حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن قمنا بالدراسة النظرية لسياسة النقدية والسياسة الاقراضية والعلاقة بينهما ، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي ، الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم ، بإعطائها التقديرات عديدة تقرها من الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً ، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية للمتغيرات الاقتصادية.

سنقوم ببناء نموذج قياسي يدرس أثر السياسة النقدية على سياسة الاقراض في البنوك التجارية الجزائرية ، لكن قبل ذلك لا بد من التعرف على كيفية إنجاز هذه الدراسة من خلال تحديد المجتمع محل الدراسة ، والمتغيرات كذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه المنهجية و النظرية ، إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات ، و أخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، تفسيرها ، تحليلها ، مناقشتها و مقارنتها بالفرضيات ، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : تحديد النموذج وادوات دراسته.

المبحث الثاني : تقدير اثر تغير الادوات الكمية للسياسة النقدية على نسبة القروض المتعثرة

المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته.

الفرع الأول: تقديم النموذج.

يستند هذا النموذج على كل من النظرية الاقتصادية ، وذلك لقياس أثر تغير كل من: سعر الفائدة ، معدل الاحتياطي الالزامي ومعدل اعادة الخصم على القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011)، حيث أنه مستمد من الدراسات السابقة التي تناولتها في الفصل الاول وذلك بعد محاولة منا اسقاطها على الواقع الجزائري.

وقد جاء النموذج علي الشكل التالي:

$$CI = f(x1)$$

$$CI = f(x2)$$

$$CI = f(x3)$$

Ci : يمثل حجم القروض المتعثرة وهو عبارة المبالغ ممثلة بنسبة مئوية

$X1$: يمثل سعر الفائدة وهو نسبة مئوية.

$X2$: يمثل معدل اعادة الخصم وهو عبارة عن نسبة مئوية.

$X3$: معدل الاحتياطي الالزامي وهو عبارة نسبة مئوية.

كافة المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من عدة مصادر خلال الفترة (2000-2011).

الفرع الثاني: تطور متغيرات النموذج.

-المتغير المستقل (تفسيري -x-) :السياسة النقدية (ادوات الكمية لسياسة النقدية)

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، ويعتبر بعضها وسائل مباشرة، لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر بعضها الآخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق. بدءا من

سنة 2000 ، وخاصة منذ سنة 2001 ، تعيش المنظومة المصرفية حالة سيولة هيكلية مفرطة وغير معهودة، تبعا لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، ونظرا إلى السلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديونها¹ بالتالي، أصبحت المنظومة المصرفية تعمل خارج نطاق بنك الجزائر، لتبقى السوق المصرفية المشتركة وحدها عملية. ولا يعني ذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق، لأن جميع خصائص اقتصاد الاستدانة موجودة، باستثناء تمتع البنوك، بكمية معتبرة من الاحتياطات من خلال السوق النقدية². وعليه، تصبح الأداة الوحيدة التي يمكن استعمالها، في مواجهة زيادة نسبة إعادة الخصم كنسبة موجهة، هي الاحتياطات الإجبارية والسوق الحرة.

الجدول رقم (1): تطور ادوات السياسة النقدية بحسب المدة (2000-2011).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياطي %	5.0	3.0	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8.0	8.0	9.0	9.0
معدل إعادة الخصم %	6.0	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
معدل الفائدة الاسمي %	10	9.5	8.6	8.1	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2011.

¹ Farouk Nemouchi، Chocs pétroliers et déséquilibres monétaires en Algérie، Revue du Sciences Humaines (Université mentouri)، vol. B، no. 31 (juin 2009)، p. 7.

² نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، تموز/يوليو 2005، ص25.

نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني كان مرتفع سنة 2005 بنسبة 5% ثم انخفض سنة 2001 إلى نسبة 3% ثم ارتفع سنة 2002 إلى 4.25% والذي طبق بداية من 15 ديسمبر 2001 (التعليمة رقم 06/01 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي) ، حيث أن السلطات النقدية فرضت عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها القانوني تتمثل في غرامة مالية يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص (المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتھا المنظومة البنكية بداية من سنة 2001، ونظرا للأهمية المزدوجة لهذه الأداة باعتبارھا الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها من خلال القانون رقم 04-20 المؤرخ في 12 مارس 2004 (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2005م، ص 54)، للتحكم في حجم السيولة المفرطة، وضمن تنظيم نهائي للسيولة البنكية، حيث تم رفع نسبة الاحتياطات القانونية إلى 6.25% سنة 2003 لتصل سنة 2004 إلى 6.5% لتستقر بعدها لمدة ثلاث سنوات عند هذا الحد، والملاحظ أنه على الرغم من التعجيل باستخدام أداة الاحتياطي القانوني ورفع نسبتھا فإنه لم يكن كافيا لتجميد حصة معتبرة من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية المشتركة التي سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2008 رافقھا ارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8%. وبقي مستقر حتى سنة 2009 إلى أن يرتفع بنسبة 9% سنة 2010 واستقرى سنة 2011.

اما بنسبة لمعدل اعادة الخصم فنلاحظ من خلال الجدول ان معدل اعادة الخصم كان مرتفع بنسبة 6% خلال سنتي (2000-2001) ثم الا الى الانخفاض بنسبة 5.5 سنة 2002 و 4.5% سنة 2003، ليستقر عند نسبة 4% خلال الفترة (2004 إلى 2011).

اما بالنسبة لمعدل الفائدة فنلاحظ ان معدلات الفائدة الاسمية قد تراجعت لتبقى عند مستوى ثابت قدره 8% من سنة (2004-2011).

2- المتغير التابع : السياسة الاقراضية في البنوك التجارية

أولاً: تطور الائتمان للبنوك التجارية العمومية الجزائرية

أ - تطور الائتمان المحلي للبنوك التجارية العمومية الجزائرية 2000-2011.

سندرس في هذا الإطار مساهمة البنوك التجارية العمومية الجزائرية في الائتمان الموجه للاقتصاد، وذلك من خلال محاولة تحليل المعطيات المدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): تطور الائتمان الممنوح للاقتصاد بحسب المدة (2000-2011)

الوحدة : مليون دج

إجمالي الائتمان للبنوك التجارية العمومية	الائتمان الممنوح للاقتصاد		البيان
	القطاع العام	القطاع الخاص	
966684	701812	264872	2000
1033014	735098	297916	2001
1084790	715834	368956	2002
1279235	791495	487740	2003
1425581	856976	568605	2004
1646918	881602	765316	2005
1726580	847305	879275	2006
1861300	897300	964000	2007
2287000	1200300	1086700	2008
2712000	1484900	1227100	2009
2853040	1531730	1321310	2010
3194000	1742300	1451700	2011

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر و صندوق النقد الدولي

حول وضعية البنوك التجارية (2000-2011).

لقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000 ، بعد الأزمة الخارجية المتمثلة في الانخفاض الحاد لأسعار البترول خلال (1998-1999)، إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الوطني خلال عام 2001. نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم

(3) أعلاه ، أن هناك زيادة مستمرة في حجم الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك التجارية العمومية خلال الفترة (2000-2011) . ويؤدي ذلك إل تفعيل دور البنوك في تطوير الاقتصاد بقطاعيه الخاص والعام، لاسيما خلال الفترة(2001-2004)، فترة الانطلاق في تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي على المدى المتوسط. حيث بلغ مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك العمومية مستوى 1033014 مليون دج عام 2001، بعدما كان يقارب 966684 مليون دج سنة 2000 ، ليستقر في الزيادة بعد ذلك إلى أن بلغ حدود 3194000 مليون دج عام 2011.

إن تزايد حجم الائتمان الموجه للاقتصاد من طرف البنوك التجارية العمومية إنما يدل على زيادة دور هذه الأخيرة في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب فائض السيولة الذي عرفته البنوك خلال هذه الفترة؛ بفعل زيادة الودائع المصرفية من طرف مؤسسات قطاع المحروقات، ولتطور المت ازيد للودائع الادخارية للعائلات، فضلا عن تسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه البنوك.

هذا ما سمح بزيادة تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي عرفت تطور ملحوظا في السنوات الأخيرة نتيجة الحركة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وانفتاحه على اقتصاد السوق. إن محاولة تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي وجه ود الإصلاح التي تقوم بها الجزائر، أعطى دفعة قوية للجهاز المصرفي عموما وللبنوك التجارية العمومية على وجه التحديد، خلال السنوات الأخيرة، لتوجيه القدر الأكبر من مواردها لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. وعليه، فقد شهد حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ارتفاعا مستمر بمعدلات سنوية متزايدة بلغت في المتوسط 21,67 خلال فترة الدراسة، في الوقت الذي سجل فيه الائتمان المقدم للقطاعات العمومية معدلات نمو ضعيفة نسبيا بلغت في المتوسط حدود 11,9 %، علما أنها بلغت حدها الأقصى سنة 2008 ولذي قدر ب 77,33 %.

الجدول رقم (3): تطور القروض المتعثرة في القطاعين العام والخاص خلال فترة (2000-2011).

السنوات	حجم القروض المتعثرة للقطاع الخاص	حجم القروض المتعثرة للقطاع العام	اجمالي حجم القروض المتعثرة	نسبة القروض المتعثرة %
2000	12448.984	89130.124	101579.108	%10.51
2001	14002.052	93357.446	107357.496	%10.4
2002	17340.932	90910.918	108251.85	%10
2003	22923.78	100519.865	123443.645	%9.64
2004	26724.435	108835.952	135560.387	%9.51
2005	35969.852	111963.454	147933.306	%8.98
2006	41325.925	107607.735	148933.66	%8.63
2007	45308	113957.1	159265.1	%8.6
2008	51074.9	152438.1	203513	%8.9
2009	57673.7	188582.3	246256	%9
2010	62101.57	194529.71	259631.28	%9.1
2011	6659.9	221272.1	227932	%7.14

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر وصندوق النقد

الدولي حول وضعية البنوك التجارية (2000-2011).

سنقوم بتجميع البيانات الخاصة بمؤشرات الدراسة في الجدول الموالي:

جدول رقم 04: البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغير المستقل خلال الفترة-2011

2000الوحدة (مليار دج)

نسبة القروض المتعثرة	إجمالي القروض المتعثرة	اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد	أدوات السياسة النقدية			البيان السنوات
			معدل الفائدة الاسمي % 10	معل اعادة الخصم %	معدل الاحتياطي %	
10.51%	101579.108	966684	10	6.0	5.0	2000
10.4%	107357.496	1033014	9.5	6.0	3.0	2001
10%	108251.85	1084790	8.6	5.5	4.25	2002
9.64%	123443.645	1279235	8.1	4.5	6.25	2003
9.51%	135560.387	1425581	8.0	4.0	6.5	2004
8.98%	147933.306	1646918	8.0	4.0	6.5	2005
8.63%	148933.66	1726580	8.0	4.0	6.5	2006
8.6%	159265.1	1861300	8.0	4.0	6.5	2007
8.9%	203513	2287000	8.0	4.0	8.0	2008
9%	246256	2712000	8.0	4.0	8.0	2009
9.1%	259631.28	2853040	8.0	4.0	9.0	2010
7.14%	227932	3194000	8.0	4.0	9.0	2011

المصدر : الجدول (1) و الجدول رقم(2) والجدول رقم (3)

الشكل (2): منحى البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغير المستقل خلال الفترة 2000-2011



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (4).

فيما يخص تطور كل من ادوات السياسة النقدية ونسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2011 يمكن من خلال الشكل البياني السابق أن نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كل من نسبة أدوات السياسة النقدية ونسبة القروض المتعثرة ففي هذه الحالة يمكن أن نقسم أثر كل أداة على نسبة القروض المتعثرة خلال الفترة 2000-2011.

1-معدل الفائدة الاسمي ونسبة القروض المتعثرة: نلاحظ أن معدل الفائدة الاسمي كان في تزايد خلال سنة 2000 بنسبة 10% ثم يقابله تزايد في نسبة القروض المتعثرة سنة 2000 بنسبة 10.51% . ثم يؤول معدل الفائدة الاسمي إلى الانخفاض من 2001 إلى 2004 بنسبة 8% بقيا على هذه النسبة الى غاية 2011 كما تبعه انخفاض ايضا في نسبة القروض المتعثرة من 10.51% سنة 2000 ثم بدأ بالانخفاض بنسب قليلة ليصل الى نسبة (9%-7.41%) خلا ل فترة 2009-2011. وهذا دليل على ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

2- معدل اعادة الخصم ونسبة القروض المتعثرة : نلاحظ أن معدل إعادة الخصم كان مرتفع خلال سنة 2000 و2001 بنفس النسبة 5% ثم قابله تزايد في نسبة القروض المتعثرة سنة 2000 بنسبة 10.51% ثم يؤول معدل إعادة الخصم إلى الانخفاض تدريجياً ليصل إلى نسبة 4% وبقي ثابت إلى غاية سنة 2011 كما تبعه انخفاض أيضاً في نسبة القروض المتعثرة من 10.51% سنة 2000 ثم بدأ بالانخفاض بنسب قليلة ليصل إلى نسبة (9%- 7.41%) خلال فترة 2009-2011. وهذا دليل على ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين .

3- معدل الاحتياطي الالزامي ونسبة القروض المتعثرة : نلاحظ أن معدل الاحتياطي الالزامي كان في ارتفاع خلال سنة 2001 بنسبة 5% فقابله ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة بنسبة 10.51% ثم انخفض الاحتياطي الالزامي سنة 2001 بنسبة 3% انخفاض في نسبة القروض المتعثرة لسنة 2001 بنسبة 10.4% اما في السنة التالية زاد الاحتياطي الالزامي لثلاث سنوات 2002 و2003 و2004 ليصل إلى نسبة 6.5% أما نسبة القروض المتعثرة في هذه السنوات الثلاث فشهدت انخفاض ليصل إلى نسبة 9.51% لسنة 2004 وبقي معدل الاحتياطي الالزامي ثابت لسنوات الثلاث 2005 إلى 2007 بنسبة 6.5% فتبعه انخفاض في نسبة القروض المتعثرة لسنوات 2005 و2006 و2007 ليصل إلى نسبة 8.6% ثم ارتفع الاحتياطي الالزامي لسنوات المتبقية من 2008 بنسبة 8% ليصل إلى نسبة 9% لسنة 2011 فقابلية إرتفاع في نسبة القروض المتعثرة من سنة 2009 إلى 2010 بنسبة 9.1% ثم تبعه انخفاض لسنة 2011 بنسبة 7.14% بعكس الاحتياطي الالزامي الذي كان في حالة ارتفاع لسنة 2011 بنسبة 9%.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

الفرع الأول : مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الممارسة القياسية و ذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فان هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، و نموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين متغيرين احدهما تابع و الآخر مستقل.

ويأخذ الشكل الرياضي التالي ¹:

$$y = a + bxi + ui$$

و يمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$y = f(x) + u$$

حيث :

Y: المتغير التابع والذي يمثل لقروض المتعثرة؛

X: المتغير المستقل والذي يمثل أدوات السياسة النقدية؛

U: الحد العشوائي أو حد الخطأ.

يعود إدخال حد الخطأ U إلى أسباب أهمها:

➤ صعوبة إدخال كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة: لا يمكن جمع كافة البيانات عن المتغيرات المؤثرة في الظاهرة، لذا نضطر ليمثل هذه المتغيرات المحذوفة؛ (U) لحذف المتغيرات التي لا تملك بيانات و نعوضها بعنصر حد الخطأ،

➤ صعوبة التنبؤ بتصرفات الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي؛

➤ حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات و قياس المتغيرات الاقتصادية.

¹ Cadoret. I et Benjamin. C et autre (2004) . " Econométrie appliquée : méthodes . application corrigés " . De Boeck ، Bruxelles، édition ، p 15.

الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط.

لأجل ذلك يتم التقدير بواسطة المعادلة B_1, B_0 لمعرفة العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع و المتغير المستقل يتعين علينا تقدير

$$\hat{y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_i + u_i$$

وهناك عدة طرق لتقديرها أبرزها شيوخا هي طريقة المربعات الصغرى و ذلك لما تتميز به من خصائص إحصائية وسهولة الحساب ومنطقية نتائجها .

تعريف طريقة المربعات الصغرى

عرفها (J. J. Jhoston) أنها قانون او طريقة تقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث ان المقدر هو القيمة العددية لها الناتجة من تطبيق ذلك القانون او تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة.¹

ان هدف طريقة المربعات الصغرى هو إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط ، معناه يجب ان يكون مجموع الانحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية ادني من الممكن اي :

$$e_i = y_i - \hat{y}_i \rightarrow \min$$

$$\sum_{i=1}^n e_i = \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2 \rightarrow \min :$$

أولا : اختبار المعنوية الاقتصادية للمقدرين

في النماذج القياسية نقوم بمطابقة نتائج النموذج مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية و هذا من خلال قيمة و اشارة المقدرين .

فعلى سبيل المثال في حالة دالة الاستهلاك و كان النموذج كما يلي:

$$C_i = B_0 + B_1 y_i + u_i$$

C_i : يعبر عن قيمة الاستهلاك . حيث ان

y_i : يعبر عن قيمة الدخل المتاح .

u_i : يعبر عن عنصر الخطأ .

¹ تومي صالح ،مدخل النظرية القياس الاقتصادي ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الجزء الاول ، 1999 ، ص 38.

تمثل الميل الحدي للاستهلاك و بالتالي تكون تنتمي للمجال B_1 للمعلمة (\hat{B}_1) ان المقدار. (\hat{B}_0) لأن من غير الممكن ان يكون الاستهلاك سالب او أكثر من الدخل المتاح و من جهة اخرى المقدار $[1,0]$.

تمثل اقتصاديا الحد الأدنى من الاستهلاك (في حالة انعدام الدخل) لذا يتوقع ان تكون قيمتها اكبر من الصفر ومنه يتم الحكم على صلاحية هذا النموذج من الناحية الاقتصادية .

اختبار المعنوية الإحصائية للمقدرين (\hat{B}_0) و (\hat{B}_1)

ثانيا : اختبار احصائية t

يعتمد اختبار ستودنت t على نوعين من الفرضيات :

X و Y فرضية العدم : ينص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين

$$H_0 : B_1 = 0$$

X و Y الفرضية البديلة : ينص على وجود علاقة بين المتغيرين

$$H_1 : B_1 \neq 0$$

يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية و درجة حرية $(n-k)$ حيث n حجم العينة و k عدد المعلمات المقدرة .

ثالثا : اختبار احصائية فيشر $F - Statistics$ ¹

ويعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات F يمكن ان يكون في شكل توزيع x_i ان اختبار معنوية المتغير المستقل .

X و Y فرضية العدم : ينص على عدم معنوية او جوهرية العلاقة بين المتغيرين

$$H_0 : B_1 = 0$$

X و Y الفرضية البديلة : ينص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الاحصائية بين المتغيرين

¹ - حسين علي بخيث ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار البازوري ، عمان ، الاردن 2007 ، ص 82 .

$$H_1 : B_1 \neq 0$$

و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

$$F = \frac{\sum \hat{y}_i^2 / k}{\sum e_i^2 / n - k - 1}$$

f الجدولية الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (1%، 5%) نقارنها مع قيمة f أو بعد احتساب

قيمة للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم $(n - k - 1 * k)$ ودرجة حرية

اختبار جودة التوفيق بواسطة R^2

يعتبر هذا المعامل من اهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين، ووجود مثل هذه العلاقة

يعني ضمناً ان احد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره او في حدوثه على المتغير الاخر، فهو مقياس

يوضح نسبة التغير في المتغير التابع، الذ و المشروحة Y، اي يشرح نسبة الانحرافات الكلية المتغيرات

التي تحدث في المتغير التابع X الذي سببها التغير في المتغير المستقبل X بواسطة تغيرات المستقل

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يهدف هذا المبحث إلى دراسة نموذج الدراسة وتقديره قياسيا باستخدام برنامج Eviews 8 ، وذلك بهدف تقدير اثر تغير الادوات الكمية للسياسة النقدية : (سعر الفائدة ، معدل الاحتياطي الالزامي ومعدل اعادة الخصم على القروض المتعثرة في الجزائر). يتطرق المطلب الأول إلى الدراسة القياسية، أما المطلب الثاني فيتناول نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الاول: الدراسة القياسية.

الفرع الأول : نتائج الانحدار الخطي البسيط:

النموذج الأول: علاقة معدل الفائدة بحجم القروض المتعثرة؛

ووفقا للملحق رقم (1) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي :

$$ci = 1.190508 + 0.959320 * X1$$

$$(0.48) \quad (3.26)$$

$$R^2 = 0.5150 \quad N=12 \quad F=10.62$$

$$\bar{R}^2 = 0.4665 \quad DW=1.058 \quad Prob = 0.0086$$

مع العلم ان :

(t) : القيم الموضوعية بين قوسين تمثل الإحصائية

R^2 : معامل التحديد؛

\bar{R}^2 : معامل التحديد المعدل؛

N: عدد المشاهدات؛

DW: إحصائية داربن واتسن؛

F: إحصائية فيشر؛

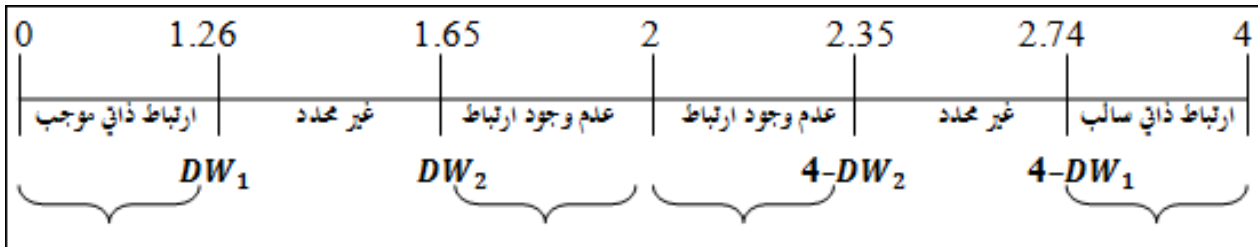
Prob : احتمال الخطأ.

1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0086 أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) أي $0.05 < 0.0000$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن معدل الفائدة X_1 تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين X_1 و المتغير التابع Ci.
 1-2- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.008593$ ، أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية.

2- معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل معدل الفائدة X_1 له قدرة تفسيرية بنسبة 51.50% من التغيرات الكلية للمتغير التابع ، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار Durbin Watson": من خلال الجدول نجد قيمة $DW = 1.05$ تقع ما بين 0 و $DW_1 = 1.26$ حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (03) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء اختبار Durbin Watson



المصدر: من إعداد الطالبة

والذي يشير إلى أن هناك ارتباط ذاتي موجب وهذا يدل على أن النموذج جيد، ومن خلال الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج يمكن أن نقول أن النموذج مقبول إحصائياً.

النموذج الثاني: علاقة معدل اعادة الخصم بحجم القروض المتعثرة؛

ووفقاً للملحق رقم (2) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$I_i = 5.339833 + 0.858 * X_2$$

(3.87) (5.28)

$$R^2 = 0.599958 \quad N=12 \quad F=14.99$$

$$\bar{R}^2 = 0.559954 \quad DW = 1.278363 \quad Prob = 0.0031$$

النموذج الثالث: علاقة معدل اعادة الخصم بنسبة بالقروض المتعثرة؛

1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0031 أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) ومنه $0.0031 < 0.05$ ونقبل الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن معدل إعادة الخصم x_2 بالمتغير التابع Y القروض المتعثرة تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين x_2 و المتغير التابع Y.

1- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج $Prob (F\text{-Statistic}) = 0.003096$ ، أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية.

1-معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل معدل الفائدة x_2 له قدرة تفسيرية بنسبة 59.99 % من التغيرات الكلية للمتغير التابع ، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار **Durbin Watson**": من خلال الجدول من خلال الجدول نجد قيمة $DW = 1.27$ تقع $DW_1 = 1.26$ و $DW_2 = 1.65$ أي في المنطقة غير المحددة ، ومنه لا يمكن اتخاذ القرار .

النموذج الرابع: علاقة الاحتياطي الالزامي بالقروض المتعثرة؛

ووفقا الملحق رقم (03) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$C_i = 11.74311 + (-0.388628) * x_1$$

(17.31) (-3.88)

$R^2 = 0.6007$ $N=12$ $F=15.05$

$\overline{R^2} = 0.5608$ $DW=1.699$ $Prob = 0.0031$

النموذج الخامس : علاقة معدل الاحتياطي الالزامي بنسبة القروض المتعثرة:

1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0031 أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5 %) $0.05 < 0.0031$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن معدل الاحتياطات الإلزامية x_3 بالمتغير التابع Y القروض المتعثرة تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين x_3 و المتغير التابع Y .

2- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج $Prob (F\text{-Statistic}) = 0.003064$ ، أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية

3- معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل معدل الفائدة X_3 له قدرة تفسيرية بنسبة 60.07 % من التغيرات الكلية للمتغير التابع ، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار **Durbin Watson**": من خلال الجدول نجد قيمة $DW = 1.69$ تقع 2 و $DW_2 = 1.65$ وهذا دليل على عدم وجود ارتباط بين الأخطاء

الفرع الثاني: نتائج الانحدار الخطي المتعدد

من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد إدخال جميع بيانات المتغيرات في البرنامج EVIEWS 8.0 تحصلنا على المخرجات التالية:

من خلال الملحق رقم (04) يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y = 7.6504 + 0.2310X_1 + 0.2528X_2 - 0.2318 X_3 + u$$

أولاً : الاختبارات الإحصائية للنموذج

1- اختبار جودة التوفيق:

يعتمد اختبار التوفيق على معامل التحديد R^2 والذي يقوم بدراسة العلاقة بين التابع والمتغيرات المستقلة مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared والذي يساعد على المدى قبول النموذج الكلي، ويقاس R^2 النسبة في التغير الإجمالي في Y حجم القروض المتعثرة الذي تفسره المعادلة المقدرة.

من خلال جدول الانحدار المتعدد يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تفسر 65.91 % مما يدل على أنها هنالك قدرة تفسيرية عالية، بحيث بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared 65.91 %، ويمكن اعتبار نسبة 34.09 % الباقية من معامل التحديد بعض المتغيرات المستقلة المفسرة التي تم إهمالها.

2- المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

يمكن قبول مقدرات معدل سعر الفائدة X_1 ، معدل إعادة الخصم X_2 ومعدل احتياطي X_3

الالزامي كأساس لمعالم المجتمع الإحصائي وفي هذا السياق فإن فرضيات النموذج هي كالآتي:

$$H_0: \alpha_j = 0 / j = 1, 2, 3$$

$$H_1: \alpha_j \neq 0 / j = 1, 2, 3$$

حيث:

j : مؤشر المتغيرات المستقلة.

α_j : مقدرات النموذج.

انطلاقاً من الجدول رقم (2-3)، نجد قيمة t-Statistic للمتغير المستقل معدل سعر الفائدة X_1 أقل تماماً من القيمة الجدولة للتوزيع الطبيعي (1.76) بنسبة دلالة 5 %، وهذا ما نلاحظه من خلال نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير والتي تساوي 0.79 (في العمود الأخير)، فهي أكبر من نسبة المعنوية 0.05 (5%)، إذن نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 ، أي مقدر معدل سعر الفائدة لا يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين X_1 والمتغير التابع C_i ، أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية بالنسبة لمقدرة معدل إعادة الخصم X_2 نجد قيمة t-Statistic بنسبة 0.28 أقل من القيمة الجدولة (1.76)، ونلاحظ نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير تساوي 0.78، فهي أكبر من نسبة المعنوية (5%) أي $0.78 > 0.05$ ، إذن نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 ، أي معدل إعادة الخصم لا يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين X_1 والمتغير التابع C_i ، وبالنسبة للمعنوية الإحصائية لمقدرة معدل الاحتياطي الالزامي X_3 نجد قيمة t-Statistic بنسبة 1.17- أقل من القيمة الجدولة (1.76)، وهذا ما نلاحظه من خلال نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير والتي تساوي 0.27، فهي أكبر من نسبة المعنوية 0.05 % أي $0.27 > 0.05$ ، إذن نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 ، أي معدل الاحتياطي لا يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين X_1 والمتغير التابع C_i ،

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر، إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F ، بدرجات حرية $k-1$ و $n-1$ ، حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة.¹

يمكن اختبار مدى قبول هذا النموذج إحصائياً، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية له، من خلال مستوى الدلالة المرفقة بإحصائية فيشر (F-Statistic) Prob، والمقدرة بـ 0.0283، فهي أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5%) .

ومن خلال الجدول رقم 02 نجد قيمة $F_{c=5.156605}$ أكبر تماماً من القيمة الإحصائية المجدولة حسب توزيع فيشر $(K, n-k-1, \alpha)$ ، أي $F(3, 12, 0.05)$ بدرجتي حرية 3 و 8 و نسبة معنوية $\alpha = 5\%$ والتي تساوي 4.07 ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية، وأن قيمة R^2 لها دلالة إحصائية.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

يسعى هذا المطلب إلى تحديد مختلف نتائج الدراسة في الفرع الاول، ومن ثم مناقشتها اقتصادياً بهدف فهم الواقع الاقتصادي في الجزائر

الفرع الاول: نتائج الدراسة.

من خلال الدراسة القياسية لأثر تغير كل من: سعر الفائدة ، معدل الاحتياطي الإلزامي ومعدل إعادة الخصم على القروض المتعثرة، توصلت إلى النتائج التالية:

1- وجود علاقة طردية معنوية بين كل من سعر الفائدة وحجم القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

2- وجود علاقة طردية معنوية بين كل من معدل إعادة الخصم وحجم القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

¹ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 115.

3- وجود علاقة عكسية بين كل من معدل الاحتياطي الالزامي وحجم القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

4- عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (معدل الفائدة ، معدل إعادة الخصم و معدل إحتياطي إلزامي وحجم القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011))
الفرع الثاني: مناقشة النتائج.

- وجود علاقة طردية معنوية بين كل من سعر الفائدة وحجم القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).

هناك علاقة طردية بين التغير في سعر الفائدة وحجم القروض المتعثرة، ويشير إلى أنه عند ارتفاع سعر الفائدة بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة بمقدار 0.959320. وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع اسعار الفائدة فإن قيمة اقساط خدمات الدين ترتفع، وبالتالي عجز المدين عن السداد، مما يعني ارتفاع حجم القروض المتعثرة لذا كانت العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وسعر الفائدة طرديا، أي كلما ارتفعت أسعار الفائدة ارتفعت قيمة القروض المتعثرة في الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى، اي كلما انخفضت اسعار الفائدة انخفضت حجم القروض المتعثرة.

- وجود علاقة طردية معنوية بين كل من معدل اعادة الخصم وحجم القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).

ويشير إلى أنه عند ارتفاع سعر اعادة الخصم بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة بمقدار 0.858.

وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر اعادة الخصم يؤدي الى ارتفاع (زيادة) حجم الاموال لدي البنك اي وجود فائض في السيولة لدي البنك مما يدفع البنك الى استثمارها عن طريق اقرضها للمتعاملين بهدف التخلص من فائض السيولة دون مرعاه الوضعية المالية للمقرض وهو ما يعني ارتفاع حجم القروض المتعثرة لذا كانت العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وسعر اعادة الخصم طرديا، أي كلما

ارتفعت أسعار اعادة الخصم ارتفعت قيمة القروض المتعثرة في الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، فكلما يرتفع معدل اعادة الخصم ترتفع نسبة القروض المتعثرة.

- وجود علاقة عكسية بين كل من معدل الاحتياطي الالزامي وحجم القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

عند ارتفاع معدل الاحتياطي الالزامي بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم القروض المتعثرة بمقدار 0.388628، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع معدل احتياطي الالزامي يؤدي الى انخفاض حجم الاموال لدي البنك اي وجود انخفاض السيولة لدي البنك مما يؤدي الى انخفاض حجم القروض التي يمنحها البنك عموما وهو ما يعني انخفاض حجم القروض المتعثرة لذا كانت العلاقة بين حجم القروض المتعثرة معدل الاحتياطي الالزامي عكسية، أي كلما ارتفعت معدل احتياط الإلزام انخفضت قيمة القروض المتعثرة في الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة أي كلمة ارتفعت نسبة الإحتياطي الإلزامي تنخفض نسبة القروض المتعثرة .

- عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة معدل الفائدة ، معدل إعادة الخصم ومعدل إحتياط إلزامي وحجم القروض المتعثرة في الجزائر

نلاحظ أن هناك قدرة تفسيرية عالية للمتغيرات من خلال جدول انحدار تقدر ب 65.95% ومن خلال تحليل t-Statistic ، وجدنا أن كل المتغيرات مستقلة X_1 و X_2 و X_3 ليس لها معنوية إحصائية لأنها أكبر من نسبة المعنوية 05% فبذلك لا تأثير على المتغير تابع (حجم القروض المتعثرة) ، وبذلك نكون قد رفضنا الفرضية التي تقول أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة X_1 و X_2 و X_3 بصفة مجمعة أي عند استخدامها في آن واحد لا يكون لها تأثير على حجم القروض المتعثرة وقد يكون هذا بسبب تعارض أهداف البنك المركزي .

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال القيام بدراسة تطبيقية وقياس تأثير السياسة النقدية ممثلا بأدواتها(معدل إعادة الخصم، معدل الفائدة، معدل الاحتياط الالزامي)، على سياسة الاقراض في البنوك التجارية في الجزائر ممثلة بحجم القروض المتعثرة ذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي؛

تم تحديد متغيرات النموذج والتعرف على تطوراتها في الاقتصاد الجزائري وجمع المتغيرات من مصادر مختلفة، ثم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية لهدف ما إذا كان يتوافق مع الفرضيات الموضوعة مسبقا، ليتم في الأخير تحليل النتائج المتوصل إليها. من خلال هذه الدراسة القياسية و بإتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن أدوات السياسة النقدية يفسر التغير في حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة :

تكتسي السياسة النقدية أهمية بالغة في الاقتصاديات التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوع لتدخلها عن طريق جملة من الأدوات فهي تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية، لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور أثر السياسة النقدية على سياسة الاقراض في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2011، فالجزائر وكغيرها من الدول سعت لتطبيق سياسة نقدية تهدف لتحقيق مختلف التوازنات الاقتصادية عموما والسياسة الاقراضية خصوصا، غير أن الملاحظ على هذه السياسة (النقدية) فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما تجلّى من خلال ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

- نتائج اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة ان السياسة النقدية لها علاقة مع السياسة الاقتصادية الكلية، معالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، كما كانت السياسة في الجزائر غير فعالة ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي، والتحول من التسيير الاداري المركزي الى اقتصاد السوق، وصدور قانون النقد والقروض، استطاعت السياسة النقدية في الجزائر ان تحتل مكانة هامة في تصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية، رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر .

بالنسبة للفرضية الأولى العلاقة بين معدل الفائدة وحجم القروض المتعثرة علاقة ذات دلالة إحصائية. فقد اثبت اختبار الانحدار الخطي البسيط صحة هذه الفرضية اما بالنسبة للانحدار الخطي المتعدد فقد بين لنا عدم صحة الفرضية أي عدم وجود دلالة إحصائية بين معدل الفائدة وحجم القروض المتعثرة لأن لديه معنوية إحصائية أكبر من 05 % وهذا يرجع الى دور البنك المركزي في تفعيل كل اداة على حدى حسب ما يتلائم مع أهدافه ومنه يمكن ان نستخلص أن معدل اعادة

الخصم له تأثير على حجم القروض المتعثرة عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره الى قيام البنوك التجارية بتقليل الائتمان وبذلك تخفيض من حجم القروض المتعثرة اما بالنسبة للفرضية الثانية لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل إعادة الخصم وحجم القروض المتعثرة فقد اثبت اختبار الانحدار الخطي البسيط صحة هذه الفرضية اما بالنسبة لاختبار الانحدار الخطي المتعدد فقد اظهرت لنا صحة هذه الفرضية .وبهذا نستنتج ان استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض وتبقى نسبة القروض المتعثرة محصورة على نسبة الاقراض.

اما الفرضية الثالثة توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم القروض المتعثرة فقد اثبت اختبار الانحدار الخطي البسيط صحة هذه الفرضية اما بالنسبة لاختبار الانحدار الخطي المتعدد فقد اظهرت لنا عدم صحة هذه الفرضية لأن لديه معنوية إحصائية أكبر من 05 % وهذا يرجع الى دور البنك المركزي في تفعيل كل اداة على حدى حسب ما يتلاءم مع أهدافه ، فبذلك نستنتج ان معدل الاحتياط الإلزامي يؤثر على حجم القروض المتعثرة فان البنك المركزي يعتمد الى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من اجل الحد في منح الائتمان وخلق النقود وبالتالي التقليل من حجم القروض المتعثرة وأما بنسبة لعملية خفض الاحتياط الإلزامي ويؤدي هذا الى زيادة حجم القروض المتعثرة.

- نتائج الدراسة:

توصلت البحث إلى النتائج التالية:

يمكن أن يؤثر معدل إعادة الخصم على حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية عن طريق قيام البنوك المركزية برفع معدل إعادة الخصم ، فيؤدي هذا الدور الى قيام البنوك التجارية برفع اسعار

الفائدة على القروض ، ويؤدي رفع اسعار الفائدة الى تقليل حجم الائتمان وبذلك تقليل حجم القروض المتعثرة .

يمكن أن يؤثر معدل الفائدة على حجم القروض المتعثرة بشكل طردي في البنوك التجارية عن طريق خفض اسعار الفائدة فإن قيمة اقساط خدمات الدين تنخفض، وبالتالي يمكن المدين من السداد، مما يعني انخفاض حجم القروض المتعثرة لذا كانت العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وسعر الفائدة طردية، أي كلما ارتفعت أسعار الفائدة ارتفعت قيمة القروض المتعثرة في الجزائر

يمكن أن يؤثر معدل الاحتياط الاضامى على حجم القروض المتعثرة بشكل عكسي في البنوك التجارية عند ارتفاع معدل احتياطي الاضامى يؤدي الى انخفاض حجم الاموال لدي البنك اي وجود انخفاض السيولة لدي البنك مما يؤدي الى انخفاض حجم القروض التي يمنحها البنك عموما وهو ما يعني انخفاض حجم القروض المتعثرة والعكس في حالة انخفاض معدل الاحتياط الاضامى .

- اقتراحات وتوصيات:

استنادا إلى نتائج الدراسة، وأخذا بعين الاعتبار يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

- تفعيل وتوسيع استخدامات أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي البنك المركزي مثل معدل إعادة الخصم من أجل التحكم في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية؛ بالإضافة إلى تعزيز دور بنك الجزائر في مجال الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك و المؤسسات المالية بهدف تحديث النظام المصرفي الجزائري.

- تطبيق سياسات إقراضية مرنة لدى البنوك التجارية في الجزائر مع مراجعة سياستها الاقراضية مرتين في السنة من أجل مواكبة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي؛

- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتناسب مع ظروف الدولة واقتصادها؛

- انشاء شبكة أو قاعدة معلومات ما بين المصارف وفروعها وبين المصارف فيما بينها ومع البنك المركزي لتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترض، مع إنشاء البنوك التجارية إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة تتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض؛

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا و لو بقدر ضئيل في الإلمام بمحتويات موضوع الدراسة في سبيل إكمال الرسالة العلمية، مع تقديم اعتذاراتنا عن أي خطأ أو تقصير في هذا العمل المتواضع.

المراجع

أولا :المصادر و المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليوروا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001 ، الإسكندرية، 2001.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .
- تومي صالح ،مدخل النظرية القياس الاقتصادي ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الجزء الاول ، 1999
- حميدات محمود : النظريات و السياسات النقدية ، دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1996.
- سعيد سيف النصر دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2003.
- ضياء مجيد الموسوي : الإصلاح النقدي، دار الفكر – الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1993 .
- عبد المجيد قدى :المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2003 .
- عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية . دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004.
- عبد المعطي رضا رشيد - محفوظ أحمد جودة – إدارة الائتمان – دار وائل للنشر – الطبعة الاولى –الأردن – 1999.
- عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإبراهيمية ، 2008.
- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة، القاهرة، 2000.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر، 1999 .
- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1990 .
- مصطفى سلمان – حسام داود :مبادئ الاقتصاد الكلي ، كلية التجارة –جامعة الإسكندرية ،مصر ،2003/2004.
- حسين علي بخت، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن 2007

2-البحوث العلمية:

- بن الصم احمد ، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد (دراسة حالة البنك الخارجي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)قسم علوم تسيير فرع إدارة أعمال ،جامعة الجزائر ، 2002.
- زوامبية علي – أوراغي عماد- القروض البنكية وتقنياتها- مذكرة لنيل شهادة ليسانس -علوم تجارية تخصص محاسبة- المركز الجامعي بالمدينة (2004-2005) .
- شمول حسينة ،أثر الاستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ،2001.
- مروان احمد عبد الله غانم ، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الاردنية، رسالة ماجستير ، الأردن ، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،ماي 2000.

المجلات:

- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد 51 ، العدد الثاني، دمشق، 1992.

الملتقيات:

- بوشنافة أحمد، رشام بن زيان، سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004.
- 1- نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، « لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، تموز/يوليو 2005.

التقارير:

- banque d'Algérie évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, rapport 2009,
- le bulletin statistique de la banque d'algerie, juin 2012
- Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, Algérie, Juillet 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

الكتب :

- Bernanke, B. and Gertler, M., "Inside the black box : the credit channel of Monetary policy transmission", journal of Economic perspective, vol 9, n°04, fall, 1995.
- Frederik Mishkin et Christian Bordes : monnaie, banque, et marchés financiers; op.cit. p 809.
- Farouk Nemouchi, «Chocs pétroliers et déséquilibres monétaires en Algérie» Revue du Sciences Humaines (Université Mentouri), vol. B, no. 31 (juin 2009.)

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج تقدير الانحدار معدل الفائدة ونسبة القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/15 Time: 12:56				
Sample: 1 12				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.190508	2.465682	0.482831	0.6396
X1	0.959320	0.294387	3.258709	0.0086
R-squared	0.515015	Mean dependent var		9.200833
Adjusted R-squared	0.466516	S.D. dependent var		0.914663
S.E. of regression	0.668070	Akaike info criterion		2.182163
Sum squared resid	4.463169	Schwarz criterion		2.262981
Log likelihood	-11.09298	Hannan-Quinn criter.		2.152241
F-statistic	10.61919	Durbin-Watson stat		1.058162
Prob(F-statistic)	0.008593			

ملحق رقم (02): نتائج تقدير الانحدار معدل اعادة الخصم ونسبة القروض المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/15 Time: 12:57				
Sample: 1 12				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.339833	1.012262	5.275152	0.0004
X2	0.858000	0.221554	3.872646	0.0031
R-squared	0.599958	Mean dependent var		9.200833
Adjusted R-squared	0.559954	S.D. dependent var		0.914663
S.E. of regression	0.606750	Akaike info criterion		1.989614
Sum squared resid	3.681462	Schwarz criterion		2.070431
Log likelihood	-9.937682	Hannan-Quinn criter.		1.959692
F-statistic	14.99739	Durbin-Watson stat		1.278363
Prob(F-statistic)	0.003096			

الملحق رقم (03) : نتائج تقدير الانحدار لنسبة الاحتياطي الالزامي ونسبة القروض
المتعثرة خلال الفترة (2000-2011).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/15 Time: 12:57				
Sample: 1 12				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.74311	0.678362	17.31098	0.0000
X3	-0.388628	0.100189	-3.878939	0.0031
R-squared	0.600737	Mean dependent var		9.200833
Adjusted R-squared	0.560811	S.D. dependent var		0.914663
S.E. of regression	0.606159	Akaike info criterion		1.987664
Sum squared resid	3.674292	Schwarz criterion		2.068482
Log likelihood	-9.925985	Hannan-Quinn criter.		1.957742
F-statistic	15.04617	Durbin-Watson stat		1.699378
Prob(F-statistic)	0.003064			

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/15 Time: 12:55				
Sample: 1 12				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.650401	4.331821	1.766093	0.1154
X1	0.231041	0.875190	0.263990	0.7985
X2	0.252809	0.910338	0.277709	0.7883
X3	-0.231807	0.198632	-1.167017	0.2768
R-squared	0.659137	Mean dependent var	9.200833	
Adjusted R-squared	0.531313	S.D. dependent var	0.914663	
S.E. of regression	0.626185	Akaike info criterion	2.162860	
Sum squared resid	3.136861	Schwarz criterion	2.324495	
Log likelihood	-8.977157	Hannan-Quinn criter.	2.103016	
F-statistic	5.156605	Durbin-Watson stat	1.681402	
Prob(F-statistic)	0.028312			

الفهرس

الإهداء

شكر وعرفان

I ملخص الدراسة :
III قائمة المحتويات :
V فهرس الجداول :
V فهرس الأشغال :
V قائمة الملاحق :
أ المقدمة :
1 الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية وسياسة الإقراض :
2 المبحث الأول: الأدبيات النظرية:
2 المطلب الأول: الاطار النظري لسياسة النقدية:
2 الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها حسب مدارس الفكر الاقتصادي:
7 الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية:
9 الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدي:
11 الفرع الرابع : قنوات السياسة النقدية:
13 المطلب الثاني: الاطار النظري لسياسة الاقراض:
13 الفرع الأول: تعريف سياسة الإقراض وأهدافها:
14 الفرع الثاني: مكونات سياسة الاقراض:
17 الفرع الثالث: اسس سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها:
19 الفرع الرابع: الاستراتيجية الاقراضية:
21 المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقراضية لبنوك التجارية:
21 الفرع الأول : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقراض:
25 الفرع الثاني : علاقة القروض الممنوحة بالقروض المتعثرة:
28 المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية:
28 المطلب الأول: دارسات داخل الوطن:
28 الفرع الأول : دراسة اكن لونيس(2010-2011):
30 الفرع الثاني : دراسة صالحى عبد القادر(1998-1999):
31 المطلب الثاني: دارسات خارج الوطن:
31 الفرع الأول: دراسة مي علي سعد الدين قويدر (2008):
34 الفرع الثاني: دراسة علا محمد مسعود محمد(1993-2007):

35 الفرع الثالث: دراسة الدكتور خالد حسن زبدة:
37 المطلب الثالث: اوجه التشابه و الاختلاف بين الأدبيات التطبيقية:
37 الفرع الأول : اوجه التشابه:
38 الفرع الثاني :أوجه الإختلاف:
39 خلاصة الفصل :
41 الفصل الثاني : الدراسة الميدانية:
41 تمهيد:
42 المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة:
42 المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته:
42 الفرع الأول: تقلص النموذج:
42 الفرع الثاني: تطور متغيرات النموذج:
51 المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة:
51 الفرع الأول : مفهوم نموذج الانحدار:
52 الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط:
53 الفرع الثالث: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط:
55 المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها:
55 المطلب الاول: الدراسة القياسية.:
55 الفرع الأول :نتائج الانحدار الخطي البسيط:
59 الفرع الثاني : نتائج الانحدار المتعدد:
61 المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها:
61 الفرع الاول: نتائج الدراسة.:
62 الفرع الثاني: مناقشة النتائج:
64 خلاصة الفصل الثاني:
66 الخاتمة:
71 قائمة المراجع :
74 قائمة الملاحق:
78 الفهرس: